الجلسة الواحدة بعد المائتين

- **التاريخ** : الخميس 17 رمضان 1421 الموافق (2000/12/14)
- **الرئاسة** : السيد محمد الفاضلي الخليفة الأول لرئيس مجلس المستشارين
- **التوقيت** : أربع ساعات ابتداء من الثامنة والربع مساء.
- **جدول الأعمال** : مواصلة دراسة مشاريع الميزانيات الفرعية، الميزانيات المدرجة في إختصاص لجنة الداخلية ولجنة الخارجية

❖❖❖

السيد محمد الفاضلي رئيس الجلسة :

السيد الوزير،

السادة المستشارون،

نواصل في هذه الجلسة استكمال مناقشة مشروع ميزانية وزارة الداخلية وكذلك مناقشة مشاريع الميزانيات التي تدخل في إختصاص كل من لجنتي الخارجية والعدل، وفي البداية أعطي الكلمة للمستشار المحترم السيد رئيس فريق الحركة الديمقراطية الأستاذ عقّا الغازي، فليتفضل مشكورا.

المستشار السيد عقا الغازي :

السيد الرئيس،

معالي الوزير،

السيد الكاتب العالم،

السادة المستشارين،

يشرفني أن أتدخل بإسم فريقي فريق الحركة الديمقراطية الاجتماعية لمناقشة الميزانيات الفرعية لوزارة الداخلية برسم مشروع القانون المالي لسنة 2001 وهي مناسبة مهمة اعتدنا عليها لإبداء وجهة نظرنا إزاء هذا القطاع، هذا القطاع الحساس والاستراتيجي، والذي ترتبط إنشغالاته ارتباطا وثيقا بالقضايا الادارية ولاسيما إدارة المحلية والجهوية وهموم المواطنين، إضافة إلى ذلك ارتباطه بكل ما يتعلق بتدبير الشأن المحلي وقضايا الديمقراطية والتنمية الجهوية والأمن والبيئة.

السيد الرئيس،

لا يختلف اثنان على أن الجماعات المحلية تضطلع بأدوار سياسية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تساهم بشكل فعال من خلال ماتقوم به من أعمال ومشاريع وتجهيزات في الدفع بعجلة اقتصادنا إلى الأمام حتى يستطيع مسايرة الركب الحضاري والتطورات والتغييرات التي يعرفها العالم، ونظرا لجسامة هاته المهام نطالب من أجل تفعيل وتنشيط هذه الأدوات بإعتماد اللامركزية وعدم التمركز كقاعدة أساسية لتدبير الشأن المحلي، وكذا تحديد أفضل لمهام الرئيس وتفويض سلطات أكثر للجن المحلية الدائمة، هذا دون أن ننسى التكثيف من الدورات التكوينية لتكوين المنتخبين، وذلك لرفع من المستوى الكمي والكيفي لهذه الدورات.

كما نطالب بضرورة العناية بموظفي الجماعات المحلية وإعادة الثقة إليهم، وذلك بتوفير الظروف المعنوية والمالية وتحسين أجواء العمل والاستفادة من النظام المعلوماتي في التكوين المستمر، إن الشروط الضرورية لتحقيق إدارة لامركزية تخدم التنمية المنشودة لا يقوم لها قائم إلا بإعادة النظر في مقتضيات الميثاق الجماعي لسنة 1976، التي أصبحت متجاوزة وتشكل عرقلة أمام المنتخبين ولا تساير تطورات الجماعات الترابية بعد التحول الكبير الذي عرفته بلادنا في مجال اتساع المدن والنمو السكاني، إضافة إلى جملة من التدابير التي وجب إتخاذها والنظر فيها ويتعلق الأمر أولا بتبسيط المسطرة الادارية وخاصة المتعلقة بالحسابات الخصوصية وكيفية إنجاز مشاريع اقتصادية وكيفية تفويت وإقتناء الرصيد العقاري، وكذا التخفيف من التعقيدات الادارية في إصدار المراسيم المتعلقة بهذه التفويتات وخاصة المدة الزمنية التي يتطلبها إجراء إستصدار المراسيم.

ثانيا: تدعيم الجماعات بأمن محلي ومساعدتها على حماية الممتلكات الجماعية على غرار ماتقوم به بعض الدول الأوربية، تخفيض

أسعار الفائدة التي يطبقها صندوق التجهيز الجماعي على القروض التي تمنحها للتمويل برامج الجماعات الاستثمارية، وكذا خلق جو من التآزر بين الجماعات، حيث تقوم الجماعات الغنية التي يتوفر لها فائض مالي ببرامج وشماريع الجماعات من أجل الجماعات الفقيرة والجماعات القروية.

المصادقة على مقررات المجالس الجماعية من طرف السلطة الوصية خلال الآجال القانونية وتدعيمها بأطر تقنية كفءة لتحقيق مسار تنموي الذي تقوم على أساسه الجماعات المحلية، وكذلك لتفادي المشاكل التي تثيرها المصادقة بالوزارة على الوثائق الادارية وإعادة النظر في قانون التعمير وإيجاد إطار قانوني لإنشاء المناطق الخضراء والمحافظة عليها التخفيف من حدة آثار الجفاف في العالم القروي وإيلائه عناية ورعاية خاصتين فيما يخص التنمية الاقتصادية واستصلاع وتهييء الأراضي وغرس أشجار الفواكه والتشجير الغابوي وفتح الطرق، تحسين العاملين في قطاع النظافة والذين يعانون من أمرين من جراء ممارسيتهم لهاته المهنة الشريفة وإيجاد إطار قانوني متلائم بخصوصيتها وتعميمهم للتغطية الصحية والعمل على تكوينهم لمسايرة التغييرات الجيولوجية والاركيولوجية، كل هذه المهام إضافة الى الاختصاصات الجسيمة التي تتطلع بها هاته الوزارة تدفعنا الى النتيجة التالية وهي ضعف وضآلة الميزانية المرصودة لهذه الوزارة مقارنة مع المهام الكبيرة والمتعاظمة التي تقوم بها.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارين،

أن الجهة كآلة تنمية وإقتصادية وإجتماعية لا يمكن أن تحقق المتوخاة منها إلا بالتفعيل وتنشيط اختصاصاتها ولا يتأتى هذا إلا بإعادة النظر في التقطيع الجهوي وجعله أكثر تكافؤ بين مختلف مناطق المملكة حيث نلاحظ التفاوت الاقتصادي الحاصل بين الجهاز المملكة وكذلك إعادة النظر في توزيع خيرات البلاد بشكل عادي بين مختلف جهات المملكة، زد على هذا خلق صندوق تضامني بين الجماعات لدعم الجماعات الفقيرة، هذا دون أن نغفل الاشارة الى الاسراع بتعيين الكتاب العامين للجهة. إن اتخاذ هذه الاجراءات وأخرى ستساعد لا محالة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجهة، كما سنواكب لامحالة التطورات التي عرفتها البلاد إلا وأنه للأسف الشديد وبعد قراءة متأنية للميزانية المرصودة للجهة وقياسا مهامها وإختصاصاتها يتبين لنا بجلاء أن حكومة التناوب لم تعي تمام الوعي بدورها مما لا يدع مجالا للشك أن وزارة الداخلية تملك إختصاصات ومهام متعددة في شتى الميادين وعلى كافة الأصعدة.

فحماية والمحافظة على حياة وممتلكات المواطنين ليس بالأمر الهين إلا أنه ونظرا لقلة التجهيزات اللوجيستيكية والبشرية لهذا القطاع ومقارنة مع النمو الجغرافي وإستطلاع المجال العمراني الذي تعرفه بلادنا زاد من حدة انتشار الجريمة بدعوى واجب إتخاذ الاجراءات الملائمة والتدابير الفعالة من أجل دعم هذا القطاع بالوسائل التقنية الحديثة للمحافظة على الأمن من جهة وعلى أرواح وممتلكات المواطنين من جهة أخرى، هذا فضلا عن ضرورة تحسين الوضعية المادية وللعاملين بهذا القطاع، هذا دون أن ننسى الاشارة الى قطاع رجال القوة المساعدة، والتي مافتئت تبدل قصارى جهدها من أجل خدمة قضايا هذا الوطن الغالي وهي توجد في وضعية لا تحسد عليها اجتماعيا واقتصاديا.

أضف إلى ذلك ضرورة الاهتمام بأوضاع رجال الوقاية المدنية والتي لا تعدو عن الارتياح، بالاضافة إلى وجوب تدعيم هذا القطاع الحيوي والحساس بالتجهيزات الضرورية من خلال بناء مراكز جديدة وبجميع المدن المغربية وإقتناء تجهيزات للإغاثة وللإنقاذ لمحاربة الحرائق، ولا ننسى الشيوخ والمقدمين الذين يقومون بعملهم الجدي والوطني وخصوصا في مدن القرى أي العالم القروي، وختاما فإننا نشيد بالدور المهم الذي تقوم به هذه الفئات ونطالب مرة أخرى بتحسين وضعيته وتحديد وسائل عملهم.

حضرات السادة،

فيما يخص وحدتنا الترابية فإننا نعلن مساندتنا المطلقة لمسلسل الاستفتاء التأكيدي لمغربية الصحراء، كما نعلن عن تأييدنا لتلك المبادرات التي تراها الديبلوماسية المغربية لفض النزاع المفتعل، إن

الصحراء مغربية وستظل مغربية رغم كيد الكائدين والحساد الطامعين في أمن وإستقرار لهذا البلد الأمين، فتحية إكبار وإجلال لكل أفراد القوات المسلحة وعلى رأسها القائد الأعلى للقوات المسلحة محمد السادس نصره الله، ولكل شهداء هذا الوطن الغالي الذين استرخصوا بالغالي والنفيس من جل غرة هذا الوطن العزيز، وفي مقدمتهم المغفور له جلالة الملك الحسن الثاني طيب الله ثراه، وختاما فإننا سنجل وللأسف الشديد فالت الميزانية المرصودة لهذه الوزارة مقارنة مع المهام الكبيرة والحاسمة التي تتطلع إليها، ولهذا الغرض فإننا نصوت ضد هذه الميزانية، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم، الكلمة الآن للأستاذ عبد الرفيع معليل فريق التجديد والتقدم الديمقراطي فليتفضل، وإن لم يكن فسنمر إلى الأستاذ حميد كوسكوس عن فريق جبهة القوى الديمقراطية كذلك غير موجود في القاعة، ننتقل إلى فريق الاتحاد الاشتراكي والأستاذ محمد الخضوري، فليتفضل مشكورا.

المستشار السيد محمد الخضوري:

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

لسادة المستشارون،

أيها الحضور الكريم،

يشرفني باسم الفريق الاشتراكي أن أتقدم بمناقشة مشروع الميزانية التي تدخل في إختصاصات وزارة الداخلية المتعلقة بسنة 2001، إن الاهتمام الذي تحضى به وزارة الداخلية يعود إلى أهمية القطاعات التي تشرف عليها والوصاية التي تمارسها على الجماعات المحلية، ولكونها في تمارس يومي مع المواطنين، غير أن هذه الأسباب كلها لا ينبغي أن تشكل بأي حال من الأحوال مبررا لهيمنتها وبسط نفوذها وتضخيم ذوات العاملين فيها كما كان معمولا بذلك الى عهد قريب، إن المفهوم الجديد للسلطة الذي أعلن عنه صاحب الجلالة بالدار البيضاء في السنة الفارطة يتوجه في إعتقادنا إلى كافة المسؤولين في مختلف الادارات، وفي مقدمتهم رجال الشرطة، وإننا نتوخى من تفعيل ذلك المفهوم نبذ كل أساليب القهر والتعسف وإستغلال النفوذ واللجوء الى الشطط في إستعمال السلطة، ونتطلع إلى صون كرامة المواطن وحريته وحماية الممتلكات والأعراض والحفاظ على الأمن وتوفير إطار ملائم للحياة الكريمة وجعل الادارة في خدمة المواطنين بدل تسخير المواطنين لخدمة الادارة.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارين،

إن المنظور الذي نتوخاه لوزارتكم هو الانخراط الكلي في الهيكلة الحكومية للعمل مع باقي المكونات لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمواجهة تحديات الحاضر والمستقبل وكسب الرهانات المطروحة على بلادنا، من هذا المنطلق وبحكم إشرافكم على الجماعات المحلية يمكن لكم القيام بالشيء الكثير لإزالة الحواجز وتدليل الصعاب التي تحول دون النهوض بجماعات بالمهام الموكولة لها، وإذا كان التقطيع الترابي ومدونة الانتخابات والظهير الجماعي في طور المراجعة، فإن الأهم من ذلك أي من النصوص على أهيمتها هو جعل القطيعة لارجعة فيها مع ممارسات الماضي المشينة والتي تنال من قدسية الاستحقاقات الانتخابية وتنال من سمعة بلادنا وذلك بالحرص على إرساء دعائم الديمقراطية الحقة باحترام إرادة المواطنين والضرب علي أيدي كل من سولت له نفسه التلاعب بمصالح المواطنين وتزييف النتائج واللجوء الى المال لشراء الذمم والقفز على المواقع لجلب المنافع الذاتية.

وإذا كنا نتابع بإهتمام ماعرفته بعض الجماعات من عزل وإقالات فإننا نتساءل بل ونحار في عدم إطلاع الرأي العام على نتائج عمليات التفتيش والمراقبة وتدقيق الحسابات التي تقومون بها من حين لآخر رغم ما يتطلبه ذلك من تكاليف مادية وجهد بشري، وفي نفس السياق فإن توضيح الحدود بدقة بين إختصاصات السلطات الترابية والجماعات المحلية يهدف تحديد المسؤوليات دون أن يتنافى مع تظافر

جهود الطرفين وتعاونهما للنهوض بالأعباء الملقاة على عاتقهما، إن اللامركزية تعني تقريب الادارة من المواطنين وتوسيع قاعدة الديمقراطية والمشاركة في تدبير الشأن المحلي وتبسيط المساطر والتعقيدات وسرعة التقرير والانجاز، مما يتنافى مع ثقل الوصاية المعمول بها حتى الآن، والتي نعتقد جازمين أن الوقت قد حان لإعادة النظر في المراقبة القبلية.

مع تشديد المراقبة البعدية وتفعيلا للمجالس الجهوية للحسابات حفاظا على الأموال العمومية من كل التلاعبات التي قد تصيبها، وندعو بهذه المناسبة الى ضرورة التنسيق وتكثيف الجهود لاستخلاص ديون الجماعات لدى بعض الأشخاص الطبيعيين وكذا بعض الادارات والمؤسسات لحل إشكالية الباقي إستخلاصه والذي مافتئ يتنامى سنة بعد أخرى، وفي نفس الاتجاه كذلك ندعو الى مراجعة المقاييس المعتمدة لتوزيع حصة الجماعات المحلية والضريبة على القيمة المضافة، والذي طالما تناولتها المناظرات الوطنية، كما أن نسبة الفائدة العالية التي يفرضها صندوق التجهيز الجماعي ومختلف البنوك لا تساعد على اللجوء الى القروض لتنفيذ البرامج التنموية للجماعات، مما يحتم المراجعة نحو التحفظ مع تبسيط المساطر، أما فيما يخص الوكالات فسواء تعلق الأمر بالنقل أو الماء والتطهير فإن أغلبها يتخبط في مشاكل تحد من تدخلها الشيء الذي ينعكس سلبا على الخدمات الحيوية للمواطنين ويؤدي الىٰ تلوث البيئة والمحيط ولاسيما معالجة النفايا الصلبة.

كما أن التدبير المفوض الذي لجأت إليه في بعض المجالات لازال يفتقد إلى سند قانوني يقننه ويؤطره، وإلى جهاز فعال للمراقبة وتتبع مدى الالتزام بمقتضيات دفاتر التحملات، ولا يعقل ونحن في عصر يتسم بثورة في ميدان تكنولوجيا الاعلام وتقنيات التواصل أن تظل أحيانا مقررات المجالس للإدارة المركزية عدة شهور من أجل المصادقة أو التنفيذ، فقد حان الوقت لإسناد المصادقة على بعض القضايا إلى السلطات المحلية أو الجهوية تخفيفا للعبء على الادارة المركزية وضمانا لربح الوقت.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارون،

بموجب مقتضيات الدستور 1996 أصبح المغرب مقسما إلى 16 جهة تسيرها مجالس منتخبة، لكن الملاحظ أن هذه الأجهزة، وكأنها لم تنطلق بعد في الممارسة الفعلية بما أناطها بها المشرع من إختصاصات مهمة في مجال التجهيز وتوفير البنية التحتية اللازمة باستقطاب رؤوس الأموال والشماريع الاستثمارية الكفيلة بخلق فرص الشغل والمساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وقد يعزى ذلك إلى عدم كفاية الموارد المادية التي ينبغي التفكير في تعزيزها، ومهما كانت مشاريع وبرامج الجماعات المحلية فإن تنفيذها يتوقف على الاهتمام بالعنصر البشري، إذ يتعين إقرار نظام تحفيزي وتشجيعي لموظفين وعمال الجماعات المحلية وضمان تكوني مستمر يؤهلهم لتحسين مردوديتهم والرفع من مستوى الخدمات التي يقدمونها للمواطنين.

كما ندعو إلى التفكير في حركة إنتقالية لهذه الفئات إسوة بموظفي بعض القطاعات الادارية، ولا تفوتنا هذه المناسبة للإشادة بالدور الذي يقوم به رجال الأمن ورجال الوقاية المدنية هي عمليات الانقاذ ومكافحة الحرائق والكوارث الطبيعية حفاظا على حياة المواطنين وتوفيرالأمن لهم لهذا ندعو إلى العناية المادية للأوضاع الاجتماعية لهذه الفئات من المواطنين.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارون،

إن وزارة الداخلية كأحد مكونات الحكومة لابد أن تنخرط في العهد الجديد الذي دخلته بلادنا لتساهم الى جانب باقي القطاعات في بلورة التصريح الحكومي وتنفيذ التوجيهات الملكية السامية التي تضمنها خطاب افتتاح الدورة البرلمانية الحالية، ولنا اليقين التام، السيد الوزير، أنكم ستأخذون بعين الاعتبار جميع الملاحظات والاقتراحات التي أبديناها مساهمة منا في مناقشة مشروع القانون المالي لسنة 2001 دون الدخول في الأرقام والتفاصيل، وإننا نعلن عن تصويتنا

لصالح هذه الميزانية، متمنين أن تعزز مستقبلا والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم، الكلمة الآن للأستاذ علي لطفي عن الفريق الكنفدرالي، فليتفضل مشكورا.

المستشار السيد علي لطفي:

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السدي الوزير،

السادة المستشارون،

يشرفني باسم الفريق الكونفدرالي أن أساهم بهذه المداخلة في إطار مناقشة الميزانيات المدرجة ضمن اختصاص لجنة الداخلية والجهات والجماعات المحلية برسم السنة المالية 2001.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

يؤكد الواقع المر الذي يعيشه المواطن ويكتوي بناره يوميا، ألا شيء تغير على الاطلاق بل يمكن أن نقول جازمين بأن الأوضاع تدهورت وازدادت سوءا، فالمشاكل الاجتماعية استفحلت والقمع ازدادت حدته، ولم يتغير سوى الأسلوب، إن منع التظاهرات وقمع الاعتصامات مايزال متواصلا، كما أن تزوير الانتخابات واستنساد سلطة المال الحرام مايزال مستمرا.

السيد الوزير،

لن يشفع لكم اعترافكم بتسرب الأموال الملوثة لإفساد الانتخابات الجزئية ليوم 2000/09/15، لأن ما يلعب عليكم هو الصد عن تقديم المفسدين للعدالة، ونحن مقتنعون بأن ذلك كان ممكنا، حماية لمصداقية العمل السياسي كإسهام نبيل على مستوى ممارسة المواطنة، الشيء الوحيد الذي نسجله لكم وللوزارة التي أنتم على رأسها وللحكومة، هو الاقدام على تحريك ملفات الفساد والتبذير والعبث بالمال العام الذي يطال العديد من الجماعات المحلية، بحيث تم تقديم البعض للعدالة وإقالة البعض الآخر، لكنها تظل في تقديرنا حركة بطيئة بالمقارنة مع عدد الملفات التي ضبطتها لجن التفتيش وتبت فيها الخرق والتجاوز.

لقد قدمنا عدة ملاحظات واقتراحات ضمن مداخلات الفريق الكونفدرالي سواء داخل اللجن المعنية أو في الجلسات العامة بهذا المجلس بمناسبة مناقشة الميزانيات السابقة، وخاصة ما يتعلق بالموارد البشرية التابعة لوزارة الداخلية مباشرة أو التابعة لها عن طريق الوصاية، ومع الأسف لم تؤخذ ملاحظاتنا واقتراحاتنا بعين الاعتبار:

- فمحاربة العمل النقابي أصبح شيئا مألوفا بالعديد من الجماعات، ولا وجود لمن يحمي القانون (كما هو الشأن بجماعة المهدية- وجماعة أفورار بإقليم أزيلال وجماعة غصاين).
- ومنع الشغيلة الجماعية التابعة للوزارة والمجالس الاقليمية من الانتماء للكونفدرالية الديمقراطية للشغل، تحديا سافرا للدستور(كما هو الحال بعمالتي الجديدة ووارززات على سبيل المثال لا الحصر).

تفرض الانخراط الاجباري على الأطر الجماعية في مؤسسة معينة، صدا على القانون بدون أن تقدم لجلهم الخدمات الاجتماعية.

كنا ننتظر في الفريق الكونفدرالي أن تأتي ميزانية وزارة الداخلية لهذه السنة منصفة للعنصر البشري من عمال وموظفين وأطر الجماعات المحلية، ضحايا الحقبة المظلمة لوزارة الداخلية، كما كنا نترقب تنفيذ مضمون اتفاق 19 محرم 1424 والنتائج الايجابية التي أسفر عنها الحوار القطاعي بين المكتب الوطني للنقابة الوطنية لعمال وموظفي الجماعات المحلية (الكونفدرالية الديمقراطية للشغل) ومديرية الجماعات المحلية بوزارة الداخلية يوم الجمعة 2 نونبر 2000 لكن مع الأسف الشديد بقيت الأمور على حالها.

وفي هذا الاطار كلما طالبنا باحترام قانون الوظيفة العمومية، وألححنا على تطبيق النصوص التنظيمية، إلا وكانت الاجابة جاهزة- العين بصيرة واليد قصيرة- التذرع بضعف الامكانيات والموارد المالية، ومنها على الخصوص:

1- مرسوم التعويضات عن الساعات الاضافية للعمال الصادر في سنة 1986 لم ينفذ لحد الآن، رغم ما تقوم به العديد من فئات الشغيلة من مهام إضافية يومية وفي المناسبات.

- النصوص المتعلقة بالترقي والمشاركة في امتحانات الكفاءة المهنية والأهلية منعدمة الوجود في جل الجماعات والأقاليم.

2- تسوية الأوضاع الادارية لحاملي الشهادات الدراسية والتقنية لا زالت حبرا على ورق ومعالجتها تتم بطرق ارتجالية وعفوية بالعديد من الجماعات المحلية وفي هذا الاطار نطالبكم السيد الوزير بالإسراع بتسوية وضعية الموظفين حاملي الشهادات الجامعية خاصة الغير مدمجين في السلم العاشر لأن من بينهم يوجد موظفون تجاوزوا السن القانوني الذي لا يسمح له من الاستفادة من الاطار الذي يناسب مؤهلاتهم العلمية وهذا يتناقض مع القوانين الجاري بها العمل في الوظيفة العمومية.

3- حرمان الأطر الجماعية من الاستفادة بمجموعة من الحقوق والامتيازات التي يستفيد منها زملاءهم بقطاعات عمومية أخرى، وما تعانيه هذه الفئات ينطبق على قطاعات أخرى تابعة للداخلية كالأمن الوطني والوقاية المدنية والقوات المساعدة.

- حرمان موظفي وزارة الداخلية من النقل الجماعي للموظفين على غرار باقي الوزارات، لكن عندما يتعلق الأمر بفئات أخرى، نجد أن هناك كرم حاتمي، مثلا المرسوم المتعلق بالتعويضات عن المهام لرؤساء وأعضاء المكاتب الجماعية، الذي أحدث تعويضا جديدا لرؤساء وأعضاء المجالس الجهوية، وتم تعديله ومضاعفة التعويض عن المهام بالنسبة للمجالس الحضرية والقروية والمجموعات بنسبة 100٪ وأكثر في بعض الحالات، مما يكلف الميزانيات الجماعية والمالية العامة ما قدره: **103.784.800.00** درهم كل سنة ابتداء من شتنبر الماضي **2000**.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارون،

فما مصير أزيد من **140.000** ألف من عمال وموظفي وأطر الجماعات المحلية، في الوقت الذي تتكلمون فيه عن تخليق الشأن المحلي وتطوير التنمية، وتفعيل الأداء المؤسساتي للجماعات المحلية باعتبارها من المؤسسات القليلة المشتركة بين المجتمع والدولة؟، بدون الحرص على البناء الديمقراطي أولا وتدبير الصرف والتسيير بالجماعات ونرشيدها لتصبح مقاولة مواطنة في خدمة مصالح المواطنين، ولن يتأتى ذلك إلا بتحسين الأوضاع المادية للشغيلة الجماعية ومعالجة ملفاتها الادارية ومطابقتها مع القانون العام، لكونها هي الرافعة الأساسية في كل تنمية جماعية، في إنتظار ما ستأتي به مشاريع القوانين التنظيمية للجماعات المحلية، وما سيترتب عنها من تغيير لبعض النصوص والمراسيم التطبيقية، فإننا في الكنفدرالية الديمقراطية للشغل نطالب بأن تعالج القوانين الجديدة سلبيات القوانين الحالية والتي تمس خاصة العمال والموظفين وتعيق عملهم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للمستشار المحترم،

الكلمة الآن للأستاذ عبد الرفيع مهليل عن فريق التجديد والتقدم الديمقراطي غير موجود. جبهة القوى الديمقراطية، الأستاذ حميد كوسكوس، كذلك غير موجود، بهذا سنكون قد أنهينا دراسة مشروع الميزانية المرتبطة بالداخلية، وننقل الى لجنة الخارجية والميزانيات المرتبطة بها، فنعطي الكلمة في البداية لفريق الحركة الوطنية والأستاذ حسين جامعي فليتفضل مشكورا، ماكاينش السي حسين، فريق الحركة

الشعبية الأستاذ أحمد المنتصر، الخارجية، الحركة الوطنية تفضل الأستاذ حسن أو تغليست بإسم فريق الحركة الوطنية فليتفضل مشكورا.

المستشار السيد حسن أوتغليست:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

في البداية أود بإسم فريق الحركة الوطنية للوحدة والتضامن أن أعبر عن تحية إكبار واعتزاز لجنودنا الأباطل وقائدهم الأعلى جلالة الملك الملك محمد السادس حفظه الله وأيده وأن ننحني بخشوع وإجلال أمام شهداءنا الأبرار الذين سقطوا دفاعا عن وحدتنا الترابية وكرامة بلادنا، ننتهز هذه المناسبة لنطالب للمزيد من العناية والاهتمام بالجانب الاجتماعي والمادي لأفراد قواتنا المساحة الملكية، إن الدفاع عن الوطن ركيزة من ركائز الدولة المغربية المعاصرة ورمز سيادتنا وأداة لضمان استمرار كياننا وحضارتنا، ونحن لا نتردد في التصويت إيجابيا لفائدة ميزانية الدفاع الوطني والقطاعات المرتبطة بلجنة الخارجية.

إن الظرفية الزمنية الراهنة، وفي غياب اتفاقية جديدة حول آفاق التعاون في مجال الصيد البحري بين المغرب والاتحاد الأوربي قدفت مهمة أخرى على عاتق البحرية الملكية وتتجلى في حماية ثرواتنا ومواردنا البحرية من النهب من طرف أسطول الصيد الأجنبي الذي لا يتردد في خرق القوانين الدولية والتوغل في المياه الاقليمية المغربية مستغلا صعوبة المراقبة الدقيقة لكل مجالات البحر الوطني، نظرا لامتداد سواحلنا على آلاف الكيلو مترات بحول الله وتأتي في وقتها التجهيزات الجديدة للبحرية الملكية المبرمجة في ميزانية الاستثمار لإعطاء الامكانيات الضرورية لها واللازمة لها، وفي هذا الاطار ندعو الحكومة الى مضاعفة جهودها أكثر فأكثر قصد تمكين البحرية الملكية من القيام بواجبها في أحسن الظروف.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

ونحن ندخل عهدا جديدا مع السياسة الجديدة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله والأشواط التي قطعها ملف حقوق الإنسان بالمغرب تحسنت كثيرا ولله الحمد صورة بلادنا في الخارج سواء في الاعلام الأجنبي أو عند مركز القرار وأصبح المغرب يحضى بموقع متميز في المنتظم الدولي لهذا واجب على آليتنا الدبلوماسية أن تساير هذه المرحلة الجديدة وأن تستغل الصورة الجديدة للمغرب من أجل كسب معارك ديبلوماسية أخري لصالح قضية وحدتنا الترابية، ومن الضروري أن نكثف من حضورنا على الساحة الدولية وخصوصا في إفريقيا حتي لا نترك المجال فارغا للإنفصاليين ومسانديهم، إذ أنهم لا يتركون فرصة لإطلاق العنان لترويج دعايتهم ضد المغرب.

إن المهمة الأولى لخارجيتنا هي الدفاع عن قضيتنا الوطنية من خلال العمل على شرح موقف المغرب والتأكيد على أن بلادنا مارست أقصى درجات المرونة والالتزام بالمواثيق الدولية وأن المغرب يوجد في الشرعية الدولية وأن الطرف الاخر هو الذي يتفنن في المراوغات ويعمل كل ما في وسعه لعرقلة مسلسل التسوية الذي طلبه المغرب وقدرته الأمم المتحدة، ونحن في فريق الحركة الوطنية للوحدة والتضامن نؤكد مرة أخرى أن الآفاق الوحيد لقضيتنا الوطنية يبقى ما أعلن عنه جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده في خطاب الذكرى الخامسة والعشرين للمسيرة الخضراء، حيث أكد جلالته حفظه الله أن الحل لا يمكن أن يتم إلا في إطار الاجماع والسيادة الوطنية والشرعية الدولية، كما دعا جلالته إلى العمل على تعزيز الجبهة الداخلية وإشراك كل الفعاليات السياسية والنقابية من أجل التعبئة الوطنية الشاملة لتنكسر أمامها كل خصوم وحدتنا الترابية.

ونحن نطالب من هذا المنبر وزارة الخارجية الاسراع في تحريك المؤسسات والمنظمات الدولية والإنسانية من أجل إنقاذ إخواننا المحتجزين في تندوف وفك الحصار المضروب عليهم، إن كل شهادات إخواننا العائدين الى أرض الوطن، والذين كانوا محتجزين في

مخيمات تندوف يؤكدون أن إخواننا في تندوف يعيشون مأساة إنسانية حقيقية.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

ونحن نعيش في زمان العولمة وما نتج عنها من سرعة في تبادل المعلومات على اختلاف أنواعها والارتباط المتبادل وتجاوز مخلفات الحرب الباردة بين دول أوربا الشرقية والغربية، ممازاد من حدة التنافسية بين الدول في مختلف المجالات بما فيها قطاع الخدمات مما يستدعي منا إذا أردنا الحفاظ على وجودنا الحضاري والثقافي أن تتكيف سياستنا الخارجية مع هاته المرحلة التي دخلت فيها المصالح ولم تعد شأنا خارجيا بل صارت مرتبطة أشد إرتباط بالسياسة الداخلية للبلاد وبالفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين.

وقد لسمنا وعي وزير الخارجية والتعاون في هذا الجانب من خلال التصور العام الذي عبر عنه حينما أشار إلى ضرورة ضبط الهيكلة الردارية والمسالك المهنية الذي عبر عنه حينما أشار إلى ضرورة ضبط الهيكلة الادارية والمسالك المهنية وتحديد وسائل العمل من أجل ضبط بنك المعلومات تفيد العاملين في الحقل الديبلوماسي وعقلنة إمكانية وسائل العمل المتاحة له كما أن عزم وزارة الخارجية في إلحاق مستشارين إقتصاديين بالسفارات المغربية ذا خطوة إيجابية في تفعيل الديبلوماسية الاقتصادية التي كانت غائبة في العمل الديبوماسي الاقتصادية التي كانت غائبة في العمل الديبلوماسي المغربي.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

إننا نتوخى كذلك من خارجيتنا أن تعمل جاهدة على تقارب وجهات النظر بين إخواننا في دول المغرب العربي الكبير من أجل الوصول إلى اندماج جهوي على أسس شراكة إقتصادية متينة ومتكاملة، هذا الاندماج الجهوي الضروري لتعزيز موقعنا في زمن التكتلات الاقتصادية، كما أن التعاون بين البلدان المغربية سينعكس إيجابيا على علاقاتنا بدول الاتحاد الأوربي وسيفتح لها آفاق جديدة للتعاون وإعطائها مكانة أكثر قوة في المفاوضات التي تسعى دول الاتحاد الأوربي لفتحها مع دول جنوب البحر الأبيض المتوسط، وخصوصا ما يتعلق بالاستثمارات والبرامج الأوربية للمساعدة على التنمية ونقل التكنولوجيا إضافة إلى ملف الصادرات الفلاحية.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

إن اقتناعا منا في فريق الحركة الوطنية للوحدة والتضامن لأن ديبلوماسيتنا اتخذت منعطفا جديدا في نشاطها بتكييفها مع العهد الجديد والتحولات الكبرى التي تشهدها العلاقات الدولية، ولأنها بدأت تتجاوز مخلفات الجمود والانتظار وتراكمات الماضي فإننا سنصوت إيجابيا لصالح ميزانية هذا القطاع، وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم،

الكلمة الآن للسيد أحمد المنتصر من فريق الحركة الشعبية، فليتفضل.

المستشار السيد أحمد المنتصر:

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

يشرفني باسم فريق الحركة الشعبية للأصالة المغربية والعدالة الاجتماعية والعدالة الاجتماعية أن أساهم في مناقشة القانون المالي

برسم سنة 2001 وسأقتصر في مداخلتي على محورين: الخارجية والدفاع الوطني، إننا نعتبر في فريق الحركة الشعبية، أن وظائف الجهاز الديبلوماسي قد تطورت وتجاوزت مهام التمثيل السياسي التقليدي، فتحولت إلي أداة تواصل مع مختلف القطاعات ترعى المصالح الاقتصادية والتجارية والمالية للبلد الذي تمثله، وتبحث دائما عن السبل الكفيلة بتوسيع التعاون والاستفادة أكثر من خيرات وتجارب الغير، من هذا المنطلق نعتقد أن المرحلة المتميزة التي تمر بها بلادنا تفرض أن تكون لديها ديبلوماسية قوية نشيطة، تتفاعل مع محيطها وتبحث عن كل الفرص والسبل لخدمة القضايا الوطنية، خاصة وأننا نتوفر على موقع جغرافي متميز، وملك همام عرف برجاحة رأيه وبعد نظره كيف يحافظ يبرز ذلك الاشعاع، وتلك السمعة الرائدة التي يتمتع بها المغرب، بفضل المجهودات الخالدة لوالده الملك الحسن الثاني قدس الله روحه.

وعلى وزارة الخارجية ومن خلالها الحكومة، أن تستثمر هذا الرصيد لخدمة قضايانا الوطنية، وأن تعتبر الرسالة الملكية التي وجهها جلالته بمناسبة اليوم الوطني للديبلوماسية المغربية نبراسا لها من أجل تدشين عهد جديد، وإحداث نقلة نوعية تمكن بلادنا من الانخراط بشكل فعال في التحولات التي يشهدها العالم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

استمعنا إلى عرضكم بكل اهتمام، وهو عرض ضمنتموه بعض المنجزات التي استحسناها، إلا أننا نعتقد أن هناك العديد من القضايا الملحة التي على جهازنا الديبلوماسي أن يهتم بها بشكل أعمق، أذكر منها علي الخصوص:

أولا: قضية وحدتنا الترابية التي تفرض اليوم وأكثر من أي وقت مضى، جهازا ديبوماسيا فاعلا ومتحركا نظرا للتطورات الدقيقة التي يعرفه ملفها، ونظرا للعراقيل والتشكيك في مصداقية موقفنا الذي يحيكه أعداؤنا بمختلف المنظمات والمحافل الدولية لذلك فجهازنا الديبلوماسي مطالب اليوم أكثر من أي وقت مضى بتكثيف جهوده لمواجهة هذه العراقيل، وللتعريف بحقوقنا المشروعة والعمل على إقناع الدول الافريقية لتسحب اعترافها بالجمهورية المزعومة، وعلى تفعيل كل المنظمات الغير الحكومية، علما أن هناك فراغ كبير عل الساحة السياسية الدولية، حيث تمكن خصومنا من احتلال بعض المواقع بجمعيات مدنية ولوبيات جعلت كل همها معارضة بلادنا في حقوقها الثابتة، إن مواقف المغرب في هذا الظرف بالذات، وفي عهد جلالة الملك محمد السادس نصره الله، قد ازدادت قوة وصلابة بفضل المقاربة الجديدة التي اعتمدها جلالته للتعامل مع ملف صحرائنا، وعلى الحكومة أن ترقى الى مستوى هذه المقاربة السامية، وأن تتصدى لكل الجهات المعادية للمغرب التي أصبحت اليوم تلوح بقرب تطبيق حل ثالث بدل الاستفتاء التأكيدي.

إن قضية صحرائنا المسترجعة، هي قضية أمة بكل مكوناتها ومقوماتها، بدءا من المؤسسة الملكية ومرورا بالمؤسسة الحكومية والمؤسسة البرلمانية، وكل الفاعلين في الحقل السياسي من أحزاب ومجتمع مدني، فالقضية هي من صميم التوابث والمقدسات الوطنية، وعلى الحكومة أن تعي أنه لا يمكن أن يكون هناك حل آخر إلا بإجماع وطني.

ثانيا: نتأسف للأسلوب التقليدي المتجاوز الذي لازالت سفاراتنا وقنصلياتنا تعالج به ملف جاليتنا المغربية المقيمة بالخارج، وكم من مرة نبهنا إلي هذا الموضوع، علما أن أفراد جاليتنا بالمهجر يعيشون ظروفا جد صعبة بسبب أجواء العنصرية والتسمم التي تخلقها الجمعيات والمنظمات المتطرفة المناهضة للأجانب، وبسبب التهميش والاهمال الذي يحسون به كلما عادوا إلى أرض الوطن وتوجهوا إلي إحدى المصالح الادارية لقضاء مآربهم، إن الديبلوماسية المغربية مطالبة اليوم بضرورة التفاعل مع مشاكل هؤلاء المواطنين بشكل يجعلها قريبة جدا من همومهم وهموم أبنائهم، فتحسيسهم بالرعاية المستمرة من طرف وطنهم أمر حتمي حتى لا يتولد لديهم أي شعور معاكس إتجاه بلدهم المغرب، لذلك لابد من إستراتيجية وجيهة وفاعلة تساهم في الحفاظ على الهوية الوطنية في نفوس أبناء جاليتنا المغربية بالمهجر، وفي وقايتهم من كل أنواع العنصرية والتطرف.

ثالثا: تأسفنا كذلك لأننا لم نلمس، في الخطاب التقديمي للسيد وزير الخارجية والتعاون، أية مؤشرات تفيد اهتمام ديبلوماسيتنا بالمجال الاقتصادي، وقد طالبنا بهذا التوجه وهذه الوظيفة، التي أصبحت حتمية خدمة للإقتصاد الوطني، في كل تدخلاتنا السابقة فلا يمكن لبلادنا أن تساير التطور التكنولوجي وتواجه العولمة وإقتصاد السوق دون أن تلعب الديبلوماسية المغربية الدور الاقتصادي المنوط بها، لذلك لابد من تطوير سياستنا الخارجية الاقتصادية وتفعيلها بشكل يساعدها على تعزيز علاقاتنا وتعاوننا الاقتصادي، وعلى الاستفادة أكثر من تجارب الغير، ويمكنها من رعاية مصالحنا الاقتصادية والتجارية والمالية، ومن مساعدة لرجال الأعمال والمستثمرين المغاربة من اقتحام الأسواق الجديدة والبحث عن منافذ جديدة لتصريف المنتوج الوطني.

رابعا: لازالت الحكومة لم ترق بعد إلى مستوى الاستفادة من النشاط الديبلوماسي البرلماني، وكم كنا نتمنى أن تستثمر الحكومة هذا النشاط الذي يتم على مستوى الوفود البرلمانية لدى المؤسسات البرلمانية الدولية والقارية والجهوية، أو علي مستوى مجموعات الصداقة، لذلك لابد للحكومة أن تهتم بهذا الموضوع وأن تعمل على تفعيل العلاقة بين الديبلوماسية البرلمانية والديبلوماسية التنفيذية خدمة للمصلحة الوطنية، وفي الختام، أحيي من هذا المنبر الخطوات الجليلة والرائدة لصاحب الجلالة نصره الله في المجال الديبوماسي، ويكفينا فخرا الزيارات الناجحة التي قام بها جلالته لعدد من الدول العربية والأروبية والأمريكية، ونتمنى أن تحذو الحكومة حذو جلالته، وأن تستفيد ديبلوماسيتنا من هذه الاشارات السامية المتميزة لخدمة هذا الوطن الأمين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

بكل إجلال وتقدير، أقف اليوم على هذا المنبر الموقر، بإسم فريق الحركة الشعبية المنبثق عن حزب الحركة الشعبية للأصالة المغربية والعدالة الاجتماعية لأقول إنها لفرصة وطنية نغتنمها كل سنة لنوجه الى أفراد قواتنا المسلحة الملكية، على إختلاف وحداتهم ومراتبهم، ولقائدها الأعلى جلالة الملك محمد السادس نصره الله، أسمى مشاعر الاجلال والاكبار والاعتزاز والمحبة، مؤكدين أن حضورنا اليوم جميعا، في هذه الجلسة المتميزة، هو حضور لكل الشعب المغربي، وتعبير عن اعتزازنا وافتخارنا بعظمة منجزات قواتنا هاته القوات التي لا تحصى ولا تعد.

السيد الرئيس،

إن كل ما يتم رصده من اعتمادات لقواتنا المسلحة الملكية نعتبره في فرقينا، استثمارا وطنيا نافعا، إيمانا منا بضرورة تمكينها من كل الوسائل المادية والبشرية لتكون متوفرة على كل شروط التفوق والنجاح، وعلى أحسن التجهيزات والتقنيات المتطورة والعصرية،إن بلادنا كانت دائما عرضة للمناورات والمضايقات بخصوص وحدتنا الترابية، وقد برهنت قواتنا المسلحة الملكية العتيدة، في كل المناسبات عن وطنيتها وقدرتها فكانت على الدوام سيدة الموقف ولم تعرف الهزيمة أو التراجع، فسجلت بذلك مواقف الشجاعة والاقدام، فكيف نحاسب هؤلاء الأسود المرابطين ليل نهار في التخوم، والواقفين سدا منيعا أمام كل الأعداء المتربصين بوحدتنا الترابية، وكيف نحاسبهم وهم الذين جعلوا من أقاليمنا الصحراوية، بشساعة وامتداد أراضيها ورشا حيا من التشييد والبناء.

كيف نحاسب قواتنا المسلحة الملكية وتاريخها الذهبي حافل بالعطاءات والتضحيات والمكاسب والمنجزات، وبأسمى مواقف الشجاعة والاقدام، هذه الصفات التي ميزتها على الدوام طبعت مسيراتها، وكيف لا وهي التي تربت وترعرعت على يد المغفور له جلالة الملك الحسن الثاني قدس الله روحه الذي جعل منها أسرة وطنية متماسكة الأركان وقوية الايمان والبنيان، وتتابع اليوم عطاءاتها وتضحياتها تحت الرعاية السامية لقائدها الأعلي جلالة الملك محمد السادس نصره الله.

السيد الوزير،

الخارجية والدفاع الوطني، وقد سجلنا بارتياح كبير تجاوبكم التلقائي مع الاقتراحات والملاحظات التي تقدمنا بها خلال دراستنا لميزانية السنة السابقة أذكر منها على الخصوص:

- إصدار القانونين المتعلقين بالخدمة العسكرية وجيش الرديف، وكذا المرسومين التطبيقيين لهما.
- إعداد النصوص التطبيقية الخاصة بقانون مكفولي الزمة، وقانون قدماء العسكريين وقدماء المحاربين وبإحداث مؤسسة الحسن الثاني للأعمال الاجتماعية لقدماء العسكريين وقدماء المحاربين.
- وضع النصوص القانونية الكفيلة بإعادة وتنظيم وتسيير المؤسسات الاستشفائية التابعة للقوات المسلحة الملكية على أساس إحداث أجر عن الخدمات المقدمة من طرف هذه المؤسسات، مع الإبقاء على مجانيتها وفتح إمكانية المواطنين للإستفاذة منها.
- ترسيم جميع الموظفين التابعين لإدارة الدفاع الوطني، مع تحسين الوضعية المادية للأطباء والملحقين العسكريين، وكذا العاملين بمصلحة الصحة العسكرية.
- إحداث نص قانوني يمنح بموجبه تعويض خاص عن التجريدة لفائدة العسكريين والملحقين بفوج القوات المسلحة الملكية المتوجهة الى كوسوفو.
- إعادة انتشار وحدات القوات المسلحة الملكية من خلال إحداث ثكنات جديدة.

إنها فعلا لمنجزات نسجلها باعتزاز كبير، رغم أننا نتوق الى المزيد من هذه المنجزات، لأننا نؤمن أن دور قواتنا الباسلة لا ينحصر فقط في الدفاع عن وحدة الوطن وحماية حدوده، بل يمتد إلى المساهمة في البناء والتنمية بكل مظاهرها، وفي رفع المعاناة على المواطنين كلما وجب ذلك، لذلك مهما رصدنا لهذه القوات من إمكانيات فإننا لن نفيها حقها، وسنبقى نطالب بالمزيد من أجل أن ترقى الى مستوى التطور الذي يعرفه العالم في مجال الدفاع الوطني، وإلى المستوى الذي يريده لها راعيها والقائد الأعلى لأركانها جلالة الملك محمد السادس نصره الله، وفي الختام نسجل باعتزاز الخدمات الجليلة التي تقدمها الأميرة الجليلة للامريم رئيسة المصالح الاجتماعية للقوات المسلحة الملكية، فتحية إكبار وإجلال لهذه القوات بكل فصائلها، وتغمد الله الشهداء الأبرار بواسع رحمته، إنه سميع مجيب الدعاء، والسلام عليكم ورحمة الله تعالي وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم،

الكلمة الآن للأستاذ محمد الجوهري، وبعده الفريق الديمقراطي الكلمة الآن للأستاذ عبد الرحمان بيجي، فليتفضل مشكورا.

المستشار السيد عبد الرحمان بيجي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

في سياق مناقشة الميزانيات المدرجة ضمن اختصاصات لجنة الشؤون الخارجية والتعاون والدفاع الوطني، يشرفني أن استهل الكلمة التي أتناولها من أعلى هذا المنبر، باسم الفريق الديمقراطي، بالاشادة بالأدوار التي يضطلع بها أفراد قواتنا المسلحة الملكية الأشاوس الى جانب قوات الأمن والدرك الملكي والقوات المساعدة بما يفرضه الواجب الوطني من تضحيات جسام ونكران للذات تحت القيادة الحيكمة للقائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، الشيء الذي يحتم علينا أن نتقدم بتحية ملؤها التقدير والاجلال الى أفراد قواتنا المسلحة الملكية المرابطين في تخوم الصحراء العزيزة على قلوبا، وعلى رأسهم جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، وأن ننحني بكل خشوع وإكبار أمام أرواح شهداء وحدتنا الترابية.

سيدي الرئيس،

إن فرصة استحضار منجزات قواتنا المتأهبة للذود على كل شبر

من تراب المملكة هي في حد ذاتها مناسبة للتنويه كذلك بالمجهودات القيمة التي تبذلها المصالح الاجتماعية لهذه الفئة العزيزة على الشعب المغربي لتنفيذ التعليمات الملكية الواردة في هذا الباب وانسجاما مع العناية الخاصة التي يحيط بها القائد الأعلى للقوات المسلحة الملكية ورئيس أركان الحرب العامة الجانب الاجتماعي لهذه الفئة من المواطنين البررة أبناء هذا البلد السعيد.

وانسجاما مع نفس المسعى، وجب التأكيد على الاجماع الحاصل في شأن وجوب دعم هذه المؤسسات وتمكينها من كل الوسائل المادية والمعنوية الكفيلة وحدها بضمان الظروف الميسرة لقيامها بواجباتها الوطنية على أكمل وجه وهو ما يرتبط أيما ارتباط بإمدادها بكل الوسائل الحديثة ذات التقنيات المتطورة العالية التي يعرفها هذا الميدان في مختلف البقاع، وإنطلاقا من إيمان كافة الشرائح المكونة للمجتمع المغربي بالأدوار البطولية لقواتنا المسلحة الملكية التي لا يزيد عطاؤها إلا تأججا كلما هبت لنصرة القضايا العربية والاسلامية أو كلما دعيت للمشاركة ضمن القوات الدولية لحفظ الأمن والسلام، واعتبارا كذلك لما تقدمه هذه الفئة البارة بشعبها من غالي ونفيس في سبيل حماية وحدة الوطن الترابية، فإننا في الفريق الديمقراطي نحث الحكومة على إيلاء أسر أفراد قواتنا المسلحة الملكية من ضباط وضباط الصف وجنود ورجال الدرك الملكي والأمن الوطني والقوات المساعدة العناية اللازمة التي تفي بقيم الوفاء التي تستنشقها في أريج هذا الوطن العزيز وبين أحضانه الدافئة مع توفير رعاية خاصة لفئة المحالين منهم على التقاعد.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

في الجانب الآخر المتعلق بمناقشتنا لقطاع وزارة الخارجية والتعاون ينتصب الدفاع عن المصالح الحيوية العليا للبلاد كأهم محور يهم نشاط الديبلوماسية المغربية خاصة وأن التحولات السياسية والاقتصادية الجديدة المتسارعة التي تعرفها العلاقات بين الأنظمة الكونية، أصبحت تفرض علينا وبكل إلحاح اتباع أساليب جديدة في المجال الديبلوماسي وفقا للمقاربة الجديدة التي أصبحنا ملزمين في ظلها بتطوير أداء الدبلوماسية المغربية ومناهج عملها لتكون قادرة على مسايرة المتغيرات الراهنة سعيا وراء تثبيت الحضور الدولي للمغرب كبلد تضرب عراقة حضارته وإشعاعه أطنابها في التاريخ وتعزيزا لمكانته الحالية كعنصر فاعل في محيطه الجيو- سياسي الشيء الذي يفرض علينا ملامسة السياسة الحكومية المتبعة في هذا المجال وكذا الامكانات والوسائل المرصودة لهذا الغرض.

في باب قضيتنا الوطنية الأولى، نسجل بارتياح بالغ التطورات الايجابية التي يعرفها ملف وحدتنا الترابية على الصعيد الدولي، وغير خاف، بأن المغرب ملكا وشعبا ظل على الدوام متمسكا في معالجته لنزاع مفتعل حول جزء من أرضه بالطرق السليمة غير محيد عن اعتماد الشرعية الدولية كأنجع وسيلة لتأكيد مغربية الصحراء التي ستبقى مغربية ولو كره الكارهون، ولذلك فإن الاجماع الوطني الحاصل خلف جلالة الملك محمد السادس نصره الله بخصوص هذا الملف، وإنطلاقا من تعاون المغرب مع المجتمع الدولي، الذي نسجل بارتياح بالغ سحب عدد كبير من مكوناته اعترافها بما سمي بالجمهورية الوهمية، اعتمد مقاربة جديدة في التعامل مع ملف الصحراء المغربية.

ولذلك، فإنه يتعين على الحكومة أن تستشعر دقة الظرفية التي تجتازها القضية العادلة لأقاليمنا الجنوبية المسترجعة، وذلك بتوفير الأجواء المناسبة الكفيلة بضمان التعبئة لدبلوماسيتنا في إتجاه بلدان الاتحاد الأوربي، واستثمار وتعزيز حضورها عربيا وإفريقيا وكذا في إتجاه باقي الدول الأسيوية ودول أمريكا اللاتينية، وفي سياق علاقتنا الديبلوماسية مع مجموعة دول الشمال الأوربي لابد من القول بأن الوقت قد حان لبسط مشكل الثغرين المحتلين سبتة ومليلية وربط ذلك بكل أشكال التعاون الاقتصادي والاجتماعي الذي يجمع بالجارة الايبيرية التي لازالت متشبثة باستعمارها لمدينتين مغربيتين ترزحان تحت وطأة الاحتلال الأجنبي، وبهذا الخصوص لابد من التذكير باقتراح المغفور له جلالة الملك الحسن الثاني طيب الله ثراه، القاضي بخلق خلية مشتركة مع الجارة إسبانيا للبحث عن حل يمهد لإنعتاق الثغرين المحتلين من رقبة الاستعمار، خاصة وأن الوضعية السياسية

التي لازالت ترزح تحت وطأة هذه الأخيرة تضر أيما ضرر باقتصاد الأقاليم الشمالية للمغرب بصفة خاصة وبالمقاولة المغربية عموما جراء عمليات التهريب المستمرة، والتي تقف إدارة الجمارك ووزارة الاقتصاد والمالية تجاهها موقفا سلبيا يضر بحركية السوق الوطني.

وفيما يتعلق بإتحاد المغرب العربي فإننا في الفريق الديمقراطي، نرى بأن تفعيل هياكله هو وحده الكفيل بمساعدة مكوناته الخمسة على مواجهة تحديات العولمة التي أصبحت تفرض تكتلات إقتصادية جد متطورة لا قبل لأقطار المغرب العربي بمواجهة زحفها المضطرد، بسبب غياب توطيد علاقات التعاون الاقتصادي والاجتماعي وقيام سوق مشتركة، ولبلوغ هذا المنحى، فإنه يتوجب الاسراع بتعزيز العلاقات وتوطيدها كأسبقية في السياسات الديبلوماسية، في نفس الاطار، وفي باب ما يتعلق بالدول والشعوب التي تجمعنا وإياها أواصر الأخوة والعروبة والاسلام، فإننا ندعو الحكومة لبذل مزيد من الجهود على هذا المستوى حتى يتسنى لنا تأييد ونصرة الأشقاء العرب في محنتهم التي يأتي في مقدمتها الصمود المستميت لشعب فلسطين الأعزل في وجه أكبر غطرسة صهيونية يعرفها العهد الحديث، كما نعلن تضامننا المطلق مع الشعب العراقي الذي يعيش أفق رفع الحصار الجوي والاقتصادي، وقد نجم عن هذا الحظر تخبط هذا الشعب وعلى مدى سنوات تحت أزمات إجتماعية خانقة، نتيجة للأضرار البالغة التي حلت بإقتصادياته.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

إن التحولات الجديدة والمتسارعة التي تعرفها بقاع الدنيا، أكسبت ديبلوماسية العصر خصوصيات مرحلة تتلاءم والواقع المعاش، الشيء الذي غير تدريجيا من كلاسيكية التمثيل الديبلوماسي التي لم تكن تتعدى منطق التمثيلية السياسية حيث أن ممارستها اليوم تجاوزت هذا الجانب في بعده السياسي الى الجوانب الاقتصادية والتجارية التي أصبحت تفرض تحديا من نوع آخر، وفي ضوء هذه المعطيات الجديدة، يتضح طبعا بأنه أصبح لزاما على الديبلوماسية المغربية للتمكن من مسايرة المتغييرات الراهنة وتكنولوجيا الاتصال، أن تتنقل إلى السرعة الثانية لتجاوز تقليدانية التمثيل الديبلوماسي لتثبيت المكانة الدولية للمغرب وتعزيزها، وهو ما لن يتأتى إلا بالسعي الحثيث نحو تطوير الأداء الديبلوماسي المغربي، بما يتماشى والمتغيرات المتلاحقة التي يعرفها هذا المجال في المرحلة الجديدة وذلك بالانصراف نحو التعريف بما تزخر به بلادنا من مقومات طبيعية وسياحية هائلة، والتعريف بفرص الاستثمار المتاحة في مجالات شتى ومناخه الجديد والتسهيلات الممنوحة لتشجيع الرأسمال الأجنبي بهذا الخصوص.

وفي هذا الاطار، ندعو إلى إعادة هيكلة العنصر البشري العامل بهذا القطاع وذلك بإحداث معاهد متخصصة في المجال الديبلوماسي مع ضمان التكوين المستمر لكل الأطر العاملة بقطاع الخارجية بالتعاون مع المنظمات والمراكز الدولية المتخصصة في هذا الميدان.

في نفس السياق، يرى الفريق الديمقراطي ضرورة مراجعة الأوضاع المادية لمختلف الفئات العاملة بهذا القطاع، بما يتلاءم ووثيرة الارتفاع المظطرد الذي تعرفه الظروف المعيشية ببلدان الاستقبال.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

أما بالنسبة لقطاع الجالية المغربية المقيمة في الخارج، فإنه يجب الاقرار بأننا لم نعد أمام قوة عمل رديفة لقوة عضلات كان يتوقف عليها اقتصاد البلدان الأوروبية نظير حفنة من العملة الصعبة، تدخل عند نهاية كل سنة، لم تعد في كثير من الحالات أمام حالة الابن المهاجر الذي يقوم من مكان هجرته بالاشراف المالي على عائلة تضم الأبوين والأخوة كل ما يعرفه هو قدرته على بيع قوته العضلية وبانتهاء هذه القدرة، ينتهي معها الحلم الأوروبي وعلى الرغم من هذا المعطى الجديد، نلاحظ في الفريق الديمقراطي، بأن كل حديث عن الجالية وشؤونها لا يتضمن تجديدا في الخطاب الحكومي أو أي تفكير يلمس فيه التمييز الذي يجعل النظرة التقليدية لمناربيتنا في الخارج تختلف

عن مجرد رقم يؤخذ في الحسبان حين تهيئ الميزانية العامة.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

الاخوة المستشارين،

لقد بدأت الجالية تتمتع في كثير من البلدان بحق التصويت والترشيح في الانتخابات المحلية، إدراكا من أصحاب القرار الأوروبي لقدرتها على المساهمة في الحياة العامة واستثمارا لطاقاتها الجمعوية، صارت الجالية تنظيم في جمعيات وإن لم تكن طبيعة سياسية إلا أنها مؤطرة سياسيا بشكل يسهل من تأثيرها في المشهد السياسي، إنها في الحقيقة حالة تدعونا لطرح السؤال الجوهري:

ألم ينته بعد عهد النظرة التقليدية للجالية؟ أليس من الضروري النظر إليها الآن ليس كمصدر مباشر للعملة الصعبة فقط بل كأداة ضغط، كلوبي يمكن من إسماع صوت المغرب والضغط من أجل تحقيق مطامحه؟ وفي إنتظار أن تتبلور هذه الرؤيا لدى القائمين على الشأن الحكومي، وجبت الاشارة مجددا الى أن الفريق الديمقراطي يدعو بذل مجهودات مضاعفة لأجل تجاوز تقليدانية النظرة الحالية اتجاه الجالية وقصر أفق التحليل الحكومي الذي لم يفوت على أفراد الجالية الانخراط في أوراش البناء التي شهدها المغرب كما يسجل لهذه الفئة الحية من المواطنين المغاربة بأنها لم تتخلف عن قطار التنمية لهذا البلد العزيز الذي دشن سرعته الثانية عهد جديد، وشكرا والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا لكم السيد المستشار،

الكلمة الآن للأستاذ بريكا الزروالي عن فريق الاتحاد الدستوري، فليتفضل.

المستشار السيد بريكا الزروالي:

بسم الله الرحمان الرحيم،

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

ونحن بصدد مناقشة الميزانية الفرعية لكل من وزارة الشؤون الخارجية والتعاون برسم سنة 2001، يشرفني أن أساهم بإسم فريق الاتحاد الدستوري في تحليل نشاط وزارة الخارجية والتعاون علما أن فريقنا وحزبنا لا يهتم بأرقام لميزانية بقدرما يهتم بالسياسة التي تترجمها هذه الميزانية، إن المغرب بحكم موقعه الجغرافي وتطور بنيته الاقتصادية والتي ارتبطت بفعل هذه الخصوصيات بالفضاء الدولي الأوربي بصفة خاصة يجد نفسه أكثر من ذي قبل في حاجة ماسة إلى توظيف هاته العلاقات التي ارتقت الى مستوى الشراكة مع أوربا، كما تجد أوربا نفسها محكومة بضرورة التوفر على امتداد استراتيجي يستوعب التوسع الاقتصادي الذي تعرفه حاليا.

إن المنعرج السياسي والحضاري والاقتصادي الجديد الذي يعرفه العالم اليوم والمطبوع بتحديات العولمة والمنافسة الدولية وانفتاح السوق، هذا الوضع يطرح بدون شك على صناع القرار مسؤولية انخراط المغرب في التحولات الجديدة وإرساء دعائم عصرنته وتدعيم النهج السياسي والانفتاح الخارجي، والتشبث بمبدأ التبادل الاقتصادي الحر إضافة إلى تقوية دور المغرب إقليميا وجهويا ودوليا، من هذا المنطلق وجب تأسيس علاقتنا مع أوربا على خلق تطور امكانية التعاون بالمعنى الشامل، والذي ينبغي أن يتجاوز المنظور الضيق إلى منظور أحب للقيام بالتعاون والتكامل في جو تطبعه روح الحوار الديمقراطي البناء والمساواة واحترام التبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان.

وهذا لن يتأتى إلا برسم معالم التوجيه المستقبلي لرفع هاته التحديات ومضاعفة الجهود لوضع إطار مؤسساتي جديد لينهض المغرب بدور ريادي يؤهله لبناء صرح ديبلوماسية متين، وهذا يقتضي تأسيس ديبلوماسية مغربية تحكمها وتؤطرها سياسة خارجية وطنية في مستوى عراقة المغرب كما يتقتضي العمل بحد على استكشاف فضاءات جديدة للتعاون الاقتصادي وتعميق البعد الاستراتيجي

والحرص على سياقة مقاربة جديدة تتوخى إعطاء دينامية ونقط جديدة للسياسة الخارجية خصوصا في الميادين الاقتصادية باعتبارها تمثل جسرا لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية ومجالا خصبا من أجل البحث عن منافذ جديدة لصادراتنا وبالتالي دخول بلادنا إلى سوق العمل لتصدير اليد العاملة العادية والمختصة.

وهذا يستوجب بالطبع إشراك القطاع الخاص على نطاق واسع بهدف تشجيع رجال الأعمال المغاربة على اقتحام أسواق جديدة لضمان تنويع الأسواق للمنتوجات المغربية، كما يقتضي استيعاب كل الفاعلين الحكوميين وتقوية الديبلوماسية المغربية والاقتصادية ليتم تكثيف الحضور في هذا الفضاء الجديد الذي طالما سجل تواجدنا فيه بصفة محتشمة، ولمسايرة هذا التصور الجديد للعمل الديبلوماسي وجب إقامة مفهوم وظيفي للدبلوماسية المغربية وحث العاملين في هذا المجال على العمل أكثر بالمجال الاقتصادي وبتوجيه المستثمرين الأجانب عن طريق التعريف بالمؤهلات والضمانات التي يوفرها قانون الاستثمار، من شأنها أن تبعث الثقة في نفوسهم وبتوسيع التمثيل الدبلوماسي خاصة بالمناطق ذات الأهمية الاقتصادية والاستراتيجية كالولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية وآسيا.

ونأتي الى دور الديبلوماسية البرلمانية حيث يجب الاعتراف بأن تقدم الديمقراطية وتوسع مفهومها وتطلع المجتمع المدني الى التخفيف من احتكار السلطة التنفيذية وانفرادها بمعالجة المشاكل المدنية ورغبة الشعوب في حل مشاكل هذا الحوار المباشر بينها أصبح يدفع الأحزاب السياسية الى دعم نشاط الديبلوماسية البرلمانية كجهاز مكمل للنشاط الديبلوماسي الرسمي، وإذا كان أحد الأهداف الأساسية لدبلوماسيتنا هو جعل المغرب بلدان مستكملا لوحدته الترابية وبسط سيارته على سائر أرجاء المملكة، فطبيعي إذن أن يكون موضوع اهتمامنا، اهتمام وزارة الخارجية والديبلوماسية البرلمانية والأحزاب السياسية، منكبا على الدفاع عن قضيتنا الوطنية، قضية الوحدة الترابية.

وفي هذا الصدد نود أن نلفت نظر السيد وزير الخارجية والتعاون الى ضرورة إحاطة موضوع الحوار المباشر الذي قبله المغرب أخيرا بجميع التحريات ودراسة الورقة المطلوبة منه، تقديا للمناقشة لدراسة معمقة ودراسة اتسراتيجية تأخذ في اعتبارها تاريخ بلادنا وسمعته وأهمية موقعه الجغرافي والدور القيادي الذي يلعبه بالنسبة لإفرقيا، وذلك تلافيا للأغلاط التي ارتكبت بغير قصد خلال السنوات الماضية، وكيفما كان الحال فإن الشعب المغربي بجميع شرائحه والقبائل الصحراوية في مقدمته لن يقبل بأي حل يمس بسيادتنا من قريب أو بعيد أو يستثني أحدا من أبناء صحرائنا لكن نقبل بتحديد هوية المقاييس تعرف تحيزا لخصومنا ولن نقبل باستمرار احتجاز اخواننا في المعتقلات بتندوف.

وإذا كانت بعض الصحف قد روجت ونشرت ما أسماه المحللون الأجانب بلقاء برلين بالحل الثالث، فإننا نؤكد أننا لا نعترف ولا نؤمن إلا بخيار واحد هو أن الصحراء مغربية وإننا عازمون كل العزم على تحقيق الوحدة الترابية مهما كانت القرارات التي ستتخذ في هذا الموضوع.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

يسعى المغرب دائما إلى تكثيف الاتصالات مع عدد من الدول وخاصة الاتحاد الأوربي بهدف تحقيق آفاق جديدة لتعاون أفضل بين الجانبين وإقامة شراكة مفيدة تأخذ بعين الاعتبار الاكراهات التي يواجهها اقتصاد بلادنا ليكون أكثر تنافسية.

ولعل المواقف التي اتخذها المغرب في عدم تجديد إتفاقية الصيد البحري مع الاتحاد الأوروبي تهدف الى خلق شراكة فعلية وتدبير عقلاني لثرواتنا السمكية، إلا أن مجريات المباحثات الجارية مع الاتحاد الأوربي الهادفة إلى التوصل الى صيغة جديدة لاتفاقية الصيد البحري طرحت لدينا بعض التساؤلات هل التغيير الذي طرأ على قرار الحكومة القاضي بعدم تجديد اتفاقية الصيد البحري مع الاتحاد الأوربي نابع من ضغوطات مورست على الحكومة المغربية من طرف الاتحاد الأوربي وبالخصوص من طرف اللوبي الاسباني داخل هذا الاتحاد؟ أم أنها ورقة ديبلوماسية يراد منها غاية سياسية تخدم

مصلحة الوطني؟

من خلال هذه التساؤلات نأمل تحقيق تعاون متميز ومتكافئ بما يضمن مصالح المغرب الاقتصادية والاجتماعية في ظل شراكة مع المجموعة الأوربية.

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

جاء في خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله في أول خطاب للعرش بتاريخ 30 يوليوز 1999 مايلي:« من الأمور التي نوجه لها اهتمامنا الخاص قضايا جاليتنا الوطنية بالخارج والتفكير الجدي في تدليل الصعاب التي تعترض طريقها والعمل على حل مشاكلها وتمتين عرى انتمائها للوطن الأم» هذه الكلمة السامية التي تدعونا إلى التفكير في قضايا أخرى خاصة بجاليتنا وخارجة عن نطاق الاستعداد السنوي الذي تعرفه بلادنا بمناسبة موسم عبور المهاجرين وعودتهم إلى أرض الوطن، فباستثناء عملية العبور التي نراها في تحسن مستمر، ماهي نوعية المبادرات التي تقرر القيام بها في حق أبناء المغاربة المهددين في هويتهم وأصالتهم بديار المهجر؟.

وأخيرا، إن الاتحاد الدستوري يوجه عناية الحكومة كما هو الشأن من خلال السنوات الماضية الى ضرورة حضور المغرب بقوة في معالجة جميع النقط الساخنة في العالم مثل التئام شمل المغرب العربي ومشكل الشرق الأوسط والحصار المفروض على العراق ومشاكل الاستقرار بإفريقيا.

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

ننتقل الآن إلى مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الدفاع الوطني، هذا القطاع الذي يعتبر رمزا لوحدتنا كدولة وضمانة لأمننا واستقرارنا إذا كان لفريقنا كلمة يقولها في الموضوع هي أننا ننحني إكبارا وإجلالا للقوات المسلحة الملكية وعلى رأسها جلالة الملك محمد السادس نصره الله القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة، وهي مناسبة لتأكيد إجمالنا الوطني على تقوية الميزانية باعتبارها ميزانية تهم رمز السيادة الوطنية وجعلها في صدارة الأولويات التي ترقى إلى مستوى تطلعات الشعب المغربي قاطبة، فمهما رصد من اعتمادات لهذه الوزارة لا تفي بحقها ودورها الطلائعي في فرض الأمن والحفاظ على المقدسات الوطنية واستعدادها للتصدي لكل الاحتمالات.

وقد برهنت القوات المسلحة الملكية عن شجاعتها وقدرتها الدفاعية كلما ظهر عنصرا يهدد أمن البلاد وسلامتها، كما برهنت عن روح عالية من الانضباط والمسؤولية وعن يقظة وكفاءة هائلة في التحكم في التكنولوجيا العسكرية الحديثة بشكل تثير معه الإعجاب والإحترام الشيء الذي أهلها للمساهمة في مناصرة القضايا العربية والإسلامية حيث أبدت قواتنا الملكية البلاء الحسن في الصحراء المغربية وصحراء سيناء ومرتفعات الجولان، كما ساهمت في حفظ الأمن والسلم الدوليين في كل من الصومال والبوسنة والهرسك وكوسوفو التي لازالت قواتنا ترابط بها الى الآن ضمن دول حفظ السلام، وفي هذا النطاق نثمن عاليا المجهودات التي يوليها صاحب الجلالة نصره الله لهذه الأسرة العزيزة علينا جميعا، ونطالب بالمزيد من العناية بها، والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة :

الكلمة الآن للأستاذ عقا الغازي باسم الحركة الديمقراطية الاجتماعية، فليتفضل السيد رئيس الفريق.

المستشار السيد عقا الغازي :

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم فريقي، فريق الحركة الديمقراطية

الاجتماعية لمناقشة الميزانية الفرعية للدفاع الوطني ووزارة الشؤون الخارجية والتعاون برسم السنة المالية 2001، وإننا سنصوت بنعم لهذه الميزانية التي تحضى بالاجماع الوطني للدفاع الوطني، فإننا ليسعنا إلا أن نشيد بالدور النبيل السامي الذي تبذله القوات المسلحة الملكية خارج الوطن وداخله، ونقف وقفة إكبار وإجلال لها ولقائدها الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، هذا بالنسبة لإدارة الدفاع الوطني، أما فيما يخص قطاع الشؤون الخارجية والتعاون، نظرا لارتباط قضية الصحراء المغربية الوثيق بالسياسة الخارجية فإننا نسجل ارتياحنا بتراجع العدد من الدول عن الاعتراف بمرتزقة البوليساريو، وفي هذا الاتجاه نريد من دبلوماسيتنا الوطنية المزيد من إقناع الدول الأخرى بالتراجع عن الاعتراف بالانفصاليين والتعريف بالحقوق المشروعة للمغرب، وهذا لن يتأتى إلا بوجود طاقم بشري بمن فيهم السفراء للملكة المغربية.

إننا في الحركة الديمقراطية الاجتماعية نعلن رفضنا لإقصاء ولو شخص واحد من الأفراد المنحدرين من أقاليمنا الجنوبية في التسجيل في اللوائح الخاصة بالاستفتاء التأكيدي لمغربية الصحراء، كما نساند كافة الجهود والحلول التي تراها الديبلوماسية المغربية ناجعة لفض هذا النزاع المفتعل، إن الصحراء مغربية ستبقى مغربية إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها رغم كيد الكائدين والحساد لاستقرار هذا البلد الأمين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين المحترمين،

مما لا ريب فيه فإن بلادنا تعيش اليوم على إيقاع تحولات عميقة على الصعيد الداخلي والخارجي على شتى المجالات السياسية والاقتصادية، لهذا وجب اعتماد مقاربة جديدة للقضايا المرتبطة بهاته المجالات مطبوعة كما أراد جلالة الملك بالتروي والواقعية والاعتدال دون التساهل في المبادئ والمرونة دون التفريط في الأهداف واحترام القانون ودعم الشرعية الدولية واعتماد الحوار لفض النزاعات، هذه المقاربة وهذا التوجه الجديد سيطور مما لا جرم فيه الهمل الديبلوماسي ببلادنا، والذي يجب أن يبرزخ بين العمل السياسي من جهة والقضايا الاقتصادية والتجارية من جهة أخرى لكي نحقق النتائج المتوخاة منها. كما نود أن نشير إلى ضرورة العناية بأفراد جاليتنا بالخارج معنويا وأن لا يتعامل معهم بمنطق قيمة ومقدار العملات الصعبة التي يحولونها الى المغرب، وبموجب هذا أصبح من الضروري التقديم لهم يد العون، والمساعدة كي يبقوا متشبتين بهويتهم الحضارية والعقائدية.

إننا في فريق الحركة الديمقراطية الاجتماعية نغتنم هذه المناسبة لكي نعبر عن تضامننا مع الشعب الفلسطيني الأبي الذي يعاني الأمرين من جراء الممارسة القمعية والوحشية واللاإنسانية من لدن الاحتلال الصهيوين الذي لا يتوزع عن قتل الأطفال الأبرياء والذين لا ذنب لهم سوى أنهم يدافعون بصدورهم العارية عن كرامة وعزة وطنهم وقضيتهم العادلة التي نعتبرها قضية وطنية، كما نغتنم هذه المناسبة للمطالبة برفع الحصار الجائر عن الشعب العراقي الشقيق والذي بات يعاني من الأمراض والكوارث الاقتصادية والاجتماعية، وصفوة القول فإن ميزانية وزارة الخارجية والتعاون لم ترق الى المستوى المطلوب ولا تستجيب لكل الأعمال المتوخاة منها قياسا مع المهام المنوطة بهذه الوزارة.

وشكرا والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار.

الكلمة الآن للأستاذ السيد علي سالم الشكاف فريق التجديد والتقدم الديمقراطي. فليتفضل مشكورا.

المستشار السيد علي سالم الشكاف:

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

لي عظيم الشرف أن أتناول الكلمة باسم فريقي لمناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية داخل اختصاص لجنة الخارجية والحدود والمناطق

المحتلة والدفاع الوطني، وهي المناسبة التي سأستغلها ليس لاستعراض الأرقام ومناقشتها لكونها تدخل في حكم التقني المحض، ولا تعبر بالضرورة عن حقيقة النوايا الحكومية لخضوعها المسبق لاكراهات التوازن المالي الذي لا مفر منه، وإنما الغرض ممن هذا التدخل هو بسط بعض أفكارنا وملاحظاتنا واقتراحاتنا للمساهمة بها في تطوير السياسة الحكومية في هذا المجال الحيوي.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

لا يخفى على أحد ما لهذا القطاع من أهمية قصوى لارتباطه الوثيق بسيادة البلد، ولمدى دوره في تعزيز مكانته الدولية ذلكم أن صحته وسلامته مرتبطة جدليا وعضويا بمدى سلامة وصحة هذا القطاع، إن الخوض في نقاش وضعية هذا القطاع لن يمر دون التطرق في المقام الأول بالنقاش والتحليل لقضية وحدتنا الترابية، ولا غرابة في أن نفرد لها حيزا هاما في هذا التدخل، فهذه القضية ورغم حساسية ودقة المرحلة التي تمر منها فإن طريقة تناولها لاشك وأنها تختلف عن ما تعودنا عليه في السابق، ذلك أن المعطيات المرتبطة بهذا الملف طالتها تغييرات جذرية في الاتجاه الإيجابي الذي يعزز موقف المغرب ويزيد من تثبيت حقه ويؤشر على قرب ظهور الحق وإزهاق الباطل.

وإذا كان من العهد القديم المتسم بالثنائية القطبية وبالحرب الباردة وتبعاتها قد شكل مرتعا خصبا الاطروحات الانفصالية إذ انتعشت فيه وزاد من إشعاعها جو التوتر وعدم الثقة الذي كان سائدا بين الفرقاء السياسيين بالمغرب، وما نتج عن ذلك من أخطاء وانزلاقات قدمت للانفصاليين وفي مناسبات كثيرة هدايا من ذهب مكنتهم من اكتساب مواقع متقدمة في بعض المحافل الدولية وأوهمت العديد من قادة دول العالم بمصداقية طرحهم، واكبها تراجع خطير للديبلوماسية المغربية فإن العهد الجديد يتميز ببروز عناصر إيجابية نجملها في ما يلي :

1 - إذا كان الاجماع الوطني الذي حصل حول القضية، منذ بروز المؤشرات الأولى للنزاع المفتعل لعب دورا هاما وشكل خير ضامن لتثبيت شرعية ومشروعية حق المغربي فإنه اليوم قد تعزز وتعمقت دلالته، إذ تعدى مداه ذلك الإجماع السياسي التقليدي حول قضية الوحدة الترابية الى إجماع كامل وتام بين أهم الفرقاء السياسيين بالبلاد على صياغة التوجهات الكبرى بإنقاذ وعلى ضرورة تغيير الاتجاه من أجل ضمان المصلحة العليا للوطن والشعب.

هذا بعد أن تأكد للجميع أن الاستمرار على نفس النهج الذي ساد لعقود، والذي تضررت منه المصالح الحيوية للبلد وعلي رأسها قضية الوحدة الترابية لمن شأنه أن يزج بالمغرب في متاهات هو في نمنى عنها، إن هذه القناعة التي اعقبت مرحلة تميزت بمنطق شد الحبل، مكنت الجميع، هذه المرة، من نقاش هايء ورزين ومسؤول أثمر مرحلة جديدة بكل مواصفات الجد، فكان لتبادل الإشارات الإيجابية بين قطبي الحقل السياسي المغربي أثر كبير في بروز ثقافة سياسية جديدة قوامها التوافق إطارا والتراضي أسلوبا في معالجة ملفات البلاد الكبرى، وكان أن التقطت القوى الديمقراطية الاشارة العميقة الدلالات وقبلت المشاركة في تسيير الشؤون العامة للبلاد مساهمة منها في إشعاع جو الثقة خلق دينامية جديدة دبت في جسم الحقل السياسي المغربي، هكذا إذن أثمرت المرحلة حكومة برئاسة اشتراكية تقدمية وبمشاركة بعض أحزاب الحركة الوطنية.

إن هذا المعطى الجديد سنح وبفضل المكانة المتميزة التي يحتلها على الساحة الدولية أقطاب هذه الحكومة وعلى رأسهم الوزير الأول، وبحكم علاقات الصداقة التي تربطهم بعدد من قادة الدول الرفريقية والأمريكو- لاتينية والأسيوية وبالأوساط الاشتراكية بأوربا سواء أيام الكفاح الوطني من أجل الاستقلال أو خلال النضال من أجل الديمقراطية، سمح بإعادة الدفء لعلاقات المغرب من دول عديدة ومن سحب أخرى اعترافها بجمهورية الوهم والخيانة.

2 - إن تولي جلالة الملك محمد السادس لعرش أسلافه المنعمين، وكيف أن هذا الانتقال مر في ظروف عادية وسليمة وما تلا ذلك من إشارات إيجابية استهدفت إيجاد حلول مرضية لقضايا عكرت لفترة طويلة

المناخ السياسي، وأثرت سلبا على فعالية الديبلوماسية المغربية زاد التجربة المتميزة بتشكيل حكومة التناوب صلابة ومناعة ومنح المغرب مكانة دولية متميزة أبهرت الأعداء قبل الأصدقاء بما يتمتع به الملك الشاب من تعاطف وتقدير لدى الأوساط الدولية.

ولنا في الزيارات التي قام بها عدد من قادة الدول الكبار، ومالقاه جلالته من حفاوة استقبال من طرف آخرين خير مثال على ذلك، هذا ونضيف أن المعطيات الايجابية الآنفة الذكر بداية النهاية لأسطورة مرتزقة البوليساريو سواء بفعل السحب المتزايد لاعتراف الدول بها أو بفعل التحلل والترهل الذي أصاب جسدها مما تدل عليه التناحرات الداخلية لأجنحتها واستجابة العديد من أقطابها وقادتها السابقين لنداء الوطن الغفور الرحيم، لنكتشف بذلك حقيقة الشعارات الزائفة من زمرة الخونة إذ تبين أنهم مجرد أذناب استعملوا من طرف أعداد الحق المغربي لتنفيذ مؤامرة ضد سيادته ووحدة أراضيه مقابل فتات موائد أسيادهم من الثروات التي تم تكديسها تحت غطاء المساعدات الإنسانية لجمهورية الوهم المزعومة.

غير أن المعطيات الايجابية هاته، ورغم أهميتها فإنها ستبقى قاصرة وذات مفعول محدود في الزمن لن يتعدى زهينتها ما لم يتم استثمارها بالشكل الأمثل، وجعلها منطلقا صلبا لاحراز مكاسب جديدة ولاكتساح مواقع ظلت قبل الآن محرمة على الديبلوماسية المغربية.

وبهذا الصدد نلفت الإنتباه إلى أن عدالة ومشروعية الموقف المغربي لا يعفي من الحرص الدائم واليقظة المستمرة والاستعداد المتواصل للرد المناسب على مناورات الأعداء الذين الرغم من قناعاتهم بقرب نهاية الأسطورة إن لم نقل قد انتهت فإنهم لازالوا لم يستسلموا بعد، وهذا ما يتجلى في استمرار السياسة العدائية لعساكرة الجزائر اتجاه المغرب وما يقومون به من دعاية مكثفة لمرتزقة البوليساريو بمحافل دولية، وما اتجاه الجزائر نحو عقد عدد من صفقات التسليح وعودة المرتزقة للتلويح بخيار الحرب ضد المغرب لخير دليل على ذلك، إن قبول المغرب بمبدأ التفاوض المباشر أو الحوار المباشر مع الانفصاليين لايجاد حل سياسي في إطار الاحترام التام للتوابث المغربية ومنها سيادته الكاملة والمطلقة على أراضيه ماهو في الحقيقة إلا أمر استمرارية لموقف الاستفتاء التأكيدي.

وبقدر ما تفرض هذه الوضعية الجهات المسؤولة تعزيز قدراتنا الدفاعية والاهتمام أكثر بأفراد قواتنا المسلحة الملكية، التي نستغل هذه المناسبة للتنويه بقائدها الأعلى ورئيس أركانها العامة جلالة الملك محمد السادس، وببسالتها والترحم على شهدائها الذين سقطوا في ساحة الشرف كما ننوه بالمجهودات الجبارة التي تقوم بها المصالح الاجتماعية تحت رئاسة صاحبة السمو الملكي الأميرة للامري لفائدة أفراد قواتها المسلحة الملكية فإنها تفرض أيضا على مكونات المجتمع المدني بدل المزيد من الجهود من أجل المساهمة في تعزيز وتمتين الجبهة الداخلية وعدم الانسياق ولو بحسن نية وراء التضليل والترويج لمعطيات وطروحات ملغومة ومخدومة من طرف أجهزة الاستخبارات المعادية، فالحرية قيمة مقدسة لا جدال فيها، لكن ينبغي أن لا ننسى أنها رديفة المسؤولية.

وبالمقابل نناشد الحكومة بتزويد الرأي العام كلما أمكن ذلك بالتوضيحات والمعطيات الكافية تحصينا له صد كل ما من شأنه تسميم موقفه والتأثير على توجهه ونود كذلك إلى فتح الآفاق وإتاحة الامكانيات للديبلوماسية الشعبية أو غير الرسمية المتمثلة أساسا في دعم مجهودات بعض المنظمات غير الحكومية الجادة التي لا تنكر ماتقوم به من مجهودات في الظل خدمت القضية الوطنية، كما ندعو إلى تفعيل الديبلوماسية البرلمانية كرافعة أساسية لمصالح المغرب في الخارج، كما ندعو إلى المزيد من الاهتمام بمشاكل وقضايا المواطنين بالأقاليم الصحراوية وإن كنا لا ننكر ما تحقق من منجزات على مدى عقدين من الزمن.

وفي نفس السياق نأمل ليس من الحكومة فقط وإنما من المجتمع المدني والقوى الحية للشعب المغربي قاطبة بدل الجهود لدى المنظمات الدولية غير الحكومية ومنظمة الأمم المتحدة، وذلك من جهة لأجل التأكيد على الموقف التابث للمغرب ومن جهة أخرى للفت الانتباه إلى معاناة

إخواننا الصحراويين بمخيمات الاحتجاز الذين يتعرضون لشتى أنواع التنكيل والتشتيت والتجويع وتحويل المساعدات الممنوحة لها لفائدة الطغمة العسكرية هناك.

في نفس السياق نأمل أن تستغل الحكومة الامكانيات التي أصبحت سانحة لإعادة ربط الجسور بمنظمة الوحدة الافريقية، وعلى صعيد آخر فإن الحديث عن ملف الوحدة الترابية لا ينبغي أن يتم بمعزل عن ملف لا تقل أهميته ألا وهو ملف سبتة ومليلية والجزر التابعة لهما، إذ رغم الاختلاف في السياقات وتباين المعطيات بين الملفين، فإنهما يشكلان كلاملا غير قابل للتسديد، لقد آن الأوان لتقتنع الجارة اسبانيا بحتمية السيادة المغربية على المدينتين، وبهذا الصدد فإن على عاتق الحكومة التحرك المكثف وعدم ترك أي فرصة تمر دون أن تثير إنتباه الدولة المستعمرة الى خطورة الاجراءات التي تقدم عليها داخل المدينتين بما يسمى بمسلسل الأسبنة وحملها للتخلي عن منطق الكيل بمكالين، إذ في الوقت الذي تطالب فيه بحقها في السيادة على جبل طارق تعزز في المقابل من ذلك سيطرتها وإمعانها في استفزاز مشاعر المغاربة مما يدخلها في خانة من ينهي عن فعل ويأتيه.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

إذا كانت قضية الوحدة الترابية المغربية على رأس جدول أعمال الديبلوماسية المغربية وهو ما يجب أن يظل كذلك فإنه بجانب هذا هناك مهام أخرى من صميم اختصاصاتها بحكم تمثيلها للمغرب مما يضع على كاهلها مسؤولية الدفاع عن مصالحه الحيوية كانت سياسية أم إقتصادية أم ثقافية والدفاع عن مواطنيه وصيانة كرامتهم بالخارج.

وبهذا الخصوص لابد أن أشير إلى أن الديبلوماسية المغربية، وفي ظل النظام العالمي الجديد المتسم بالعولمة الكاسحة مطالبة بتكثيف وتنويع أدوارها وتفعيل آلياتها وإعادة انتشار مصالحها الخارجية لفتح آفاق أمام الاقتصاد الوطني بالشكل الذي يحمي المنتوجات المغربية من التدفق الجارف للسلع والمنتوجات الأجنبية ويمكنها بالمقابل من اكتساح أسواق جديدة.

وبالمناسبة لا يفوتنا أن ننوه بما بدأ يتحقق مؤخرا في هذا المجال كما بينت ذلك الزيارات المتتالية لعدد من أعضاء الحكومة بمختلف أقطار المعمور. وفي نفس الاتجاه فإن مؤهلات المغرب الجيوستراتيجية والسياسية أصبحت تتيح له إمكانيات هائلة ليلعب الدور الريادي عربيا وإفريقيا في العلاقات مع أوربا إذ آن الأوان لتعترف بما هذه الأخيرة كطوف أساسي لا مناص عنه في إطار شراكة حقيقية دون ضغط أو ابتزاز وأن تراعي في ذلك أن المغرب ومهما كانت حاجته بمثل هذه العلاقات فإنه لن يضحي أبدا بمصالحه وعلى رأسها سيادته المطلقة على ثرواته البحرية.

وفي هذا الصدد، لا نملك إلا أن نحيي الموقف الرسمي المغربي بخصوص مفاوضات الصيد البحري فها نحن اليوم نفاوض أوربا الموحدة بثقة كبيرة في النفس وحرص أكيد على الدفاع عن مصالحنا الوطنية، وفي الأخير نسجل بارتياح الدور البارز الذي أصبح يلعبه المغرب على المستوي الدولي في المجال الإنساني بالخصوص، إذ ننوه بما تقوم به التجريدات المغربية في العديد من بؤر التوتر لمساعدة النازحين وضحايا الحروب، كما ننوه بالمساهمة الايجابية في حل النزاعات عن طريق الطرق السلمية وهو المنحى الذي نتمنى أن تستمر فيه الديبلوماسية المغربية سيماو أنها تتوفر على رصيد هائل من المكتسبات تحققت في هذا المجال.

والسلام عليكم، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الأستاذ محمد بلمين باسم فريق جبهة القوى الديمقراطية، فليتفضل مشكورا.

المستشار السيد محمد بلمين:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

يشرفني أن أساهم، بإسم فريق جبهة القوى الديمقراطية، في مناقشة بعض القضايا التي يطرحها قطاع الشؤون الخارجية والدفاع الوطني، هذا القطاع الذي يكتسي أهمية عظمى بالنسبة لبلادنا وللمرحلة التي تمر بها، وذلك نظرا لتمحوره على قضيتنا الوطنية الأولى قضية الوحدة الترابية .وتأتي هذه المناقشة وقضيتنا الوطنية تعرف تطورات جديدة ميزها بشكل خاص اقتراح بلادنا لحل سياسي لهذه القضية والدخول عمليا في مناقشة هذا الحل مع الأطراف المعنية.

لسنا بحاجة، أيها السادة المحترمين، لتأكيد تشبثنا بوحدتنا الترابية التي أجمع عليها شعبنا، واعتبارنا أن هذه القضية انتهت عمليا بالنسبة لنا، وإن كان ذلك بحاجة الى تأكيد للرأي العام الدولي، وفي هذا الاطار يندرج الحل السياسي المقترح من طرف بلادنا، ونحن لدينا كامل الثقة في مبادرات جلالة الملك، أعزه الله، باعتباره حامي السيادة الوطنية والوحدة الترابية.

إننا مع أي حل ينهي معاناة إخواننا الصحراويين في معسكرات تندوف ويفتح لهم المجال للعودة إلى وطنهم للمساهمة في تنمية أقاليمه الجنوبية، ولا تهم الصفات التي نطلقها على هذا الحل، لقد قبلت بلادنا بحل الاستفتاء الذي اقترحه جلالة المغفور له الحسن الثاني طيب الله ثراه، انطلاقا من تأكده الراسخ بأن أي استفتاء ديمقراطي فعلا، وبمشاركة كل إخواننا الصحراويين، لوطنهم المغرب ولعرش بلادنا المجيد، وقد أربك هذا الاقتراع خصوم وأعداء وحدتنا الترابية والجماعة الارتزاقية الموالية لهم، مما جعلهم يضعون عراقيل تلو أخرى، حتى لا يستمر مسلسل الاستفتاء ويؤدي الى تأكيد حقوقنا الوطنية والتاريخية.

واليوم تقدم بلادنا على خطوة جريئة لم يكن ينتظرها هؤلاء الخصوم، خاصة وأن جماعة المرتزقة تعيش الانهيار التام، والعمل الدبلوماسي اليوم، وكما دعا إلى ذلك جلالة الملك حفظه الله، يتجاوز الأشكال التقليدية، ولم يعد مقتصرا على وزارة الخارجية، فتحركات الوزير الأول في عدد من البلدان أعطت بعض الثمار، كما أن الدبلوماسية البرلمانية لها أهميتها، خاصة وأن مجالها هيئات تمثل مختلف الفعاليات ولها تأثير أكيد على صنع القرار السياسي وعلى توجيهات الرأي العام، ولابد من الاعتراف أن الهيئات السياسية والنقابية ومنظمات المجتمع المدني، لم ترقى بعد الى مستوى المساهمة الفعلية، كما فعلت في السابق، عند بداية مسلسل استرجاع أقاليمنا الجنوبية، وعلى الحكومة أن توفر شروط هذه المساهمة، تحت إشراف وتنسيق وزارة الخارجية، وتجدر الاشارة الى أن المنظمات الحقوقية الوطنية، مطروح عليها، كشف معاناة إخواننا المحتجزين، لدى المنظمات المماثلة ولدى المحافل الحقوقية الدولية، واعتبار وضعية حقوق الإنسان بمخيمات العار قضية مركزية في انشغالاتها.

السيد الرئيس،

ونحن نناقش قطاع الخارجية والدفاع الوطني، لابد أن نستحضر بطولات وتضحيات قواتنا المسلحة الملكية بقيادة قائدها الأعلى جلالة الملك محمد السادس حفظه الله، ونقف وقفة خشوع وترحم على أرواح شهداء قواتنا المسلحة، وباقي القوات الأمنية التي واجهت، ببطولة، وبولاء لوطنها وقائدها الأعلى، مخططات خصومنا ودافعت عن حقوق وطننا وكرامته وسيادته، وتحية إكبار منا لكل المنضلين الميدانيين في سبيل وحدتنا الترابية. والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم،

الكلمة الآن للأستاذ محمد سعدون باسم فريق الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، فليتفضل مشكورا.

المستشار السيد محمد سعدون:

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

الاخوة المستشارين،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاشتراكي في مناقشة ميزانية

وزارة الشؤون الخارجية والتعاون وإدارة الدفاع الوطني،ولا يفوتني في بداية تدخلي أن أتوجه بتحيات إكبار وإجلال لقواتنا المسلحة الملكية وقائدها الأعلى جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، مستحضرا أرواح شهداء وحدتنا الترابية ومحييا قواتنا الباسلة المرابطة بأقاليمنا الصحراوية المسترجعة، كما أنوه بالمجهودات الجبارة التي تبذل على مستوى تطوير قدراتنا الدفاعية وتقوية البنيات التحتية الضرورية، وكذا على مستوى التكوين والخدمات الاجتماعية حتى يتسنى لجيشنا الباسل أداء رسالته الوطنية المقدسة.

أما فيما يخص وزارة الشؤون الخارجية والتعاون فنحن نلاحظ تطورا نوعيا في تصورها حول سياستنا الخارجية، ونفاذ الأقوى على مستوى أدائها الديبلوماسي، وذلك منذ اختيار جلالة المغفور له الحسن الثاني طيب الله ثراه لحكومة التناوب، والتي قوتها ودعمتها ثقة جلالة الملك محمد السادس نصره الله وهي الثقة التي لقيت ردود فعل إيجابية في الأوساط الدولية باعتبار هذه التجربة مؤشرا على الاستقرار السياسي والاجتماعي الذي يسمح بانتقال ديمقراطي يعزز مكانة بلادنا ومركزها في كل المحافل الدولية.

وقد لاحظنا تطورا إيجابيا لسياستنا الخارجية بشكل يتماشى مع المتطلبات المتجددة للعصر ويأخذ بعين الاعتبار رهانات العولمة والتوازنات العالمية الجديدة لخدمة المصالح الوطنية بشكل أنجع، وهو ما نعتبره الانخراط في المفهوم الجديد لسياسة الخارجية، حيث أن متطلبات المرحلة الراهنة للنظام الدولي وإكراهاتها المتسارعة بقدر ما تدفعنا للإندماج في ثقافتها بقدرما لا يمكن أن تطمس توابتنا وهويتنا الوطنية، لكن هذا التوجه يفترض إشراكا أكبر للفرقاء الفاعلين السياسيين والاقتصاديين والاعلاميين والثقافيين على اعتبار أن القنوات الرسمية والكلاسيكية لم تعد مؤثرة وحدها وبالشكل المطلوب في المواقف المتبناة وفي تشكيل الرأي العام الدولي وتوجيهه، بل إن عددا من التنظيمات الاقليمية والدولية غير الحكومية تمكنت عبر مجالاتها الكشفية والنقابية والحقوقية وكذا الإنسانية للعب أدوار رائدة على مستوى العمل الديبلوماسي، الشيء الذي يتطلب منا أيضا إعداد استراتيجية جديدة وشاملة على مستوى ديبلوماسيتنا آخذا بعين الاعتبار الأطراف الاعلامية والاقتصادية والمتجمعية كمكملين للسياسة الخارجية الحكومية وكذلك تطوير الديبلوماسية البرلمانية وإتاحة المجال لها للعب أدوارها كاملة بنضج ونفاذ عوض أن تبقى هامشية، وفي أحيان كثيرة عبارة عن رحلات سياحية.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

إن إلحاحنا على تعبئة طاقاتنا الوطنية في خدمة السياسة الخارجية نابع أيضا من حرصنا على توفير الضمانات القوية لحماية توابتنا وعلى رأسها قضيتنا الوطنية، وفي هذا الصدد لابد من الاشارة الى أن المغرب ظل ملتزما بالأوفاق الدولية، في الوقت الذي بقي فيه خصومنا يعرقلون مسلسل التسوية بكل الوسائل، لقد عبر المغرب عن نضجه الكبير في مناسبات كثيرة وأعطى الدليل على حسن نواياه في أكثر من مرة بل لقد أبدى مرونة قصوى في قضيته العادلة، والآن لم يبق أمامهم خيار إلا ما أعلن عنه جلالة الملك محمد السادس نصره الله في خطاب الذكرى الخامسة والعشرين للمسيرة الخضراء وهو أن لا حل إلا في إطار الاجماع والسيادة الوطنية والشرعية الدولية، في إنتظار ذلك فإننا نتوجه إلى كل المؤسسات والهيئات الدولية وإلى كل الفاعلين الإنسانيين والخيرين في العالم إلى بذل جهودهم من أجل فك الحصار المضروب على إخواننا المحتجزين في تندوف حيث يقاسون تعاملا وظروفا لا إنسانية.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

إن مناشدتنا هاته نوجهها كذلك إلى الضمير العالمي ليتحرك من أجل وقف آلة التقتيل الصهيونية التي تبيد شعبا أعزل وتغتال أطفالا دون أن يرق لها... كما ندعو المنتظم الدولي، وبشكل ملح، إلى ضمان

حماية للفلسطينيين المدنيين العزل.

لقد اعتبر المغرب القضية الفلسطينية قضية وطنية ودعمها رسميا وشعبيا، وكان قرار إغلاق المكتب الاسرائيلي في المغرب والمكتب المغربي في إسرائيل قرارا حكيما ومنصفا للشعب الفلسطيني البطل الذي أبان عن صمود أسطوري أمام الغطرسة الصهيونية الشرسة والمدعومة من أطراف دولية نافذة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي نفس السياق ندعو الى وضع حد لمأساة الشعب العراقي من جراء الحصار الظالم المضروب عليه منذ 10 سنوات، والتي يؤدي ثمنها أطفال ونساء وشيوخ هذا الشعب العربي الأبي من جراء نقص الدواء والغذاء، وهنا لابد من التنويه بالمبادرات الشعبية العربية التي ساندت العراق في محنته، وكذلك بعض أشكال الدعم التي تقدمت بها عدد من الأقطار العربية الشقيقة.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

الاخوة المستشارين،

إن بناء المغرب العربي أضحى ضرورة استراتيجية أكثر من أي وقت مضى حيث إن زمن العولمة أصبح لا يرحم الكيانات المعزولة والمتصدية، ولذلك فإن العوائق الظرفية لا ينبغي أن توقف مسلسل البناء المغاربي مهما احتدت الخلافات الطارئة التي نهيب بإخواننا في الجزائر أن يعوا ظرفيتها وأن يعطوا الأولوية للمستقبل المغاربية على الحزازات التاريخية أما على مستوى الاتحاد الأوربي فلابد من شراكة متوازنة تراعي مصالحنا الوطنية ومتطلبات تأهيل اقتصادنا لخوض غمار التنافسية، وعليه فإن تجديد اتفاق الصيد البحري ينبغي أن ينبني على أساس حماية ثروتنا السمكية وفي إطار شمولي يأخذ بعين الاعتبار التنمية وتوازي المصالح.

وإن تجاوز رواسب الماضي في العلاقات المغربية الاسبانية يبقى معطى مركزيا لتطوير علاقتنا بالإتحاد الأوربي لما أصبح لإسبانيا من مكانة داخله، ولذلك فإن إقرار بحارة إسبانيا بحقوقنا التاريخية والجغرافية على مدينتينا السليبتين والجزر الملحقة بهما، وهو ما سيقوي علاقة البلدين ويجعلهما قطبين أساسيين للتقريب بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط.

وبالنسبة للقارة الافريقية فإن دورنا يجب أن يتقوى ويتعزز إلى أشكال تعاون اقتصادي ومبادلات تجارية تعطي نموذجا حيا عن أهمية العلاقات جنوب- جنوب، وقد كان لإلغاء المغرب ديونه إزاء الدول الأكثر فقرا صدى إيجابيا يجب استثماره لصالح بلادنا، أما على مستوى أمريكا اللاتينية فإن الأجواء التي خلفتها زيارة الوزير الأول الأستاذ عبد الرحمن اليوسفي كانت أكثر من إيجابية، حيث تم الانتباه الى زيق ادعاء خصوم وحدتنا الترابية وضحض مؤامرتهم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

الاخوة المستشارين،

إننا نسجل بارتياح المجهود المبذول لتحديد ديبلوماسيتنا وتطوير أدائها لتواكب المحيط الدولي المتسارع التحول، كما نثمن الخطوات التي بدأت تبذل على المستوى التأهيلي، وذلك عبر التكوين المستمر وضبط الهيكلة الادارية وعقلنة وسائل العمل والتنسيق التكاملي بين أطراف العمل الديبلوماسي، ولعل كل هذه الجهود ستكون كافية لتجاوز مخلفات الجمود والتقاعس المضر بمصالح بلادنا.

وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم.

الكلمة الآن للأستاذ محمد العشاب عن الفريق الكنفدرالي، فليتفضل.

المستشار السيد محمد العشاب:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الكونفدرالي، في إطار مناقشة الميزانيات الفرعية المدرجة ضمن اختصاص لجنة الخارجية والحدود والمناطق المحتلة والدفاع الوطني، برسم السنة المالية لسنة 2001، قبل الدخول في مناقشة ميزانية وزارة الخارجية لابد من الوقوف على عاملين أساسين: تقرير البنك الدولي الذي صنف المغرب على مستوى التنمية الاجتماعية في خاتمة لائحة دول العالم، وهو تصنيف يكشف بجلاء هول المأساة الاجتماعية التي تعيشها الفئات العريضة من المجتمع، العامل الثاني هو التأثيرات الحاسمة لتطور العلاقات الدولية والنظام العالمي الذي أفرز هندسة جديدة للأوضاع الدولية وما خلفه ذلك من انعكاسات على العديد من القضايا المطروحة على الساحة الدولية ومن صراعات على المنافذ ومصادر الطاقة والأسواق الخارجية وبروز منطق التكتلات الاقتصادية والمالية بشكل قوي وعلي رأسها السوق الموحدة الأوربية.

من هنا فالسياسة الخارجية أضحت ليس فقط شأنا خارجيا بل صارت هما داخليا يهم كل الفرقاء والفاعلين السياسيين والاقتصاديين والاجتماعيين والاعلاميين على أوسع نطاق داخل أي بلد من البلدان، لذلك فدبلوماسيتنا مدعوة الآن أكثر من أي وقت مضى الي الانخراط الفعلي في برنامج التغيير وتنفيذ توجهات مستقبلية لسياسة خارجية نشطة حاضرة في الميدان معبئة للطاقات والموارد الوطنية، مستحضرة رصيدها التاريخي ومستثمرة لما يتيحه موقعنا الاستراتيجي من أوراق ومكاسب وحظوظ وإمكانيات..

إن نجاح مسلسل الانخراط في روح العصر يشكل الضمانة الأساسية لإكساب بلادنا مناعة وصلابة لمواجهة كل التحديات التي قد نواجهها.

بالنسبة للقضية الوطنية: نعبر عن رفضنا لأي مناورة بخصوص وحدتنا الترابية لاسيما وأن المغرب موجود في صحرائه بشكل قانوني لا يحتمل الشك، لذلك فدبلوماسيتنا مدعوة لاطلاع الرأي العام، بكل التطورات لمراقبة الادعاءات التي تقف وراءها بعض الأوساط الاعلامية الأجنبية من حين لآخر، ونجدد هنا مطلبنا المشروع في أن تلعب الهيئات الدولية الإنسانية دورا تكميليا لرفع الحصار المضروب على إخواننا المحتجزين في تيندوف.

أما على مستوى المغرب العربي: فإننا نعتبر بناءه بالرغم من العوائق الظرفية تبقى ضرورة استراتيجية لا محيد عنها لأن لا مستقبل لنجاح العلاقات مع الاتحاد الأوربي لمن يختار البقاء خارج الفضاء المغاربي، لذلك فدبلوماستنا مدعوة لمتابعة الجهود من أجل فتح آفاق جديدة لإعادة الحياة الى العلاقات المغربية المغاربية على أرضية صلبة اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، ومدعمة على المستوى السياسي بإرادة صريحة، قاعدتها الوعي المشترك بأهمية التكتل على المستوى الجهوي في مواجهة الاستحقاقات التي تواجه كل قطر على حدة.

وبخصوص التزامنا العربي فهو جزء لا يتجزأ من هويتنا وأصالتنا، وبالمناسبة نجدد للشعب الفلسطيني البطل وقيادته دعمنا لكفاحه العادل من أجل إقامة دولته عاصمتها القدس الشريف، كما نثمن القرار الحكيم بإغلاق مكتب الاتصال الاسرائيلي بالمغرب والمكتب المغربي بإسرائيل، وندعو بنفس المناسبة إلى رفع الحصار الجائر عن الشعب العراقي ونثمن عاليا المبادرات الشجاعة لأقطار العربية وقواها الحية التي أزرت الشعب العراقي الشقيق والجدير بالذكر هنا، أن المغرب بحكم رصيده التارخي ومكانته وسط الاخوة الأشقاء عربا ومسليمن، بإمكانه الاسهام في تقريب وجهات النظر بين الأشقاء العرب بنبذ الخلافات الثانوية والتوجه لتأمين حد أدنى مشترك يقوي الحضور العربي على المستوى الدولي، ويشكل جدارا منيعا في وجه القوى المعادية التي تستهدف الشعوب العربية وغيرها، ونراهن على دور الديبلوماسية المغربية في بدل المساعي لتفعيل دور الجامعة العربية، للاضطلاع بمهامها وجمع كلمة العرب، بهدف تجاوز وضع التشرذم والتفرقة الذي يطبع الظرفية العربية الراهنة.

علاقتنا بالاتحاد الأوربي : ينبغي أن تكون علاقة واضحة وصريحة فهناك ملفات كبرى يتعين على دبلوماسيتنا الانكباب عليها، لبناء شراكة حقيقية تحمي المصالح الحيوية لبلادنا، للمساهمة في بناء سليم للفضاء

الأورومتوسطي : - ملف المديونية ملف التعاون الاقتصادي ملف الصيد البحري ملف قضية الهجرة، ملف تنمية الأقاليم الشمالية.

وأيضا نشير إلى أن أوضع عمالنا المهاجرين وأسرهم، هي أوضاع أقل ما يمكن أن يقال عنها إنها جد متردية، يؤكدها في كل مرة حدث مروع حين يصطاد الرصاص شابا مغربيا، أو حينما يرمى آخر في نهر ليموت غرقا، أو حينما تحرق المنازل ويحاصر سكانها بالعصي والحجارة كما حدث في ألميريا بإسبانيا.. فالمواطنة لا تعنى جواز سفر أو الجنسية، إنها إجراءات وقرارات وسياسات، وصيانة للحقوق والواجبات، في إطار دولة الحق والقانون واحترام الحريات.

أما على الصعيد الافريقي: فمن الجوهري أن تحافظ بلادنا علي دورها الرمزي والروحي في غرب القارة الافريقية وفي مجموع القارة، لتعزيز التعاون الايجابي مع بلدنها.

السيد الوزير، ونحن بصدد مناقشة موضوع الدبلوماسية المغربية، نتساءل عن القصور الذي يطال العمل الدبلوماسي، خاصة وأن القصور الكلاسيكي التقليدي للدبلوماسية، لم يعد مسايرا للتحولات التي يعرفها العالم، وهكذا لم تعد العلاقات الدولية مقتصرة علي تبادل السفراء والقناصل والبعثات بين دولة وأخرى، وإنما توسعت حتى صرنا نسمع عن علاقات خارجية للأحزاب والنقابات والبرلمان والمثقفين والحقوقيين... أما هذه التحولات ألسنا في حاجة الى إعداد خطة جديدة للدبلوماسية المغربية وفق هذا المنظور الجديد؟

وما يجب التوجه اليه لبلورة هذه الخطة الدبلوماسية الجديدة:

-1 انتقاء أحسن الأطر والكفاءات في المهام الدبلوماسية وتوفير الامكانيات والمتطلبات الضرورية لتسهيل تحركات أدواتنا الدبلوماسية لصالح الوطن والمواطنين.

-2 الانفتاح على الرأي العام ومؤسسات المجتمع المدني، والفاعلين الاقتصاديين وأوساط الاستثمار، في مختلف الدول والمجموعات الدولية في العالم.

-3 وضع استراتيجية جديدة للتعاون في الاطار الدولي، يلعب فيها الاعلام والتواصل وتبادل الخبرات دورا أساسيا.

-4 إعادة النظر في أساليب التعامل مع قضايا جاليتنا بالخارج، حتى تتمكن هذه الأخيرة من القيام بدورها الوطني والاشعاعي في بلدان المهجر، وإعطاء صور مشرفة لبلادنا، وإيجاد حل لمشاكل الهجرة السرية التي تتفاقم يوما عن يوم، ويذهب نتيجة استغلالها ومغامراتها مئات الضحايا.

والسلتم عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم،

حضرات السادة ننتقل الآن الى مناقشة مشاريع الميزانيات المرتبطة بلجنة العدل، وفي هذا الاطار الكلمة للسيد مقرر اللجنة فليتفضل مشكورا.

إذن التقرير قد وزع، وأفتح باب المناقشة، والكلمة للسيد الحسن قيشوحي باسم فريق الحركة الوطنية للوحدة والتضامن، فليتفضل مشكورا.

المستشار السيد الحسن قيشوحي:

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارون،

إنه لمن دواعي الشرف أن أتدخل باسم فريق الحركة الوطنية للوحدة والتضامن لأساهم في مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية المندرجة في اختصاص لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان، وذلك في إطار تعزيز مبدأ الحوار والتشاور والاستماع الى الرأي الآخر في ظل العهد الجديد، وفي ظل التوجيهات السامية والحكيمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

وإننا لنعتبر هذه المناسبة فرصة سانحة للإلتفات الى وضعية هاته القطاعات والوقوف عن كتب على واقعها عن طريق الدراسة

والتشخيص لكل الصعوبات والاكراهات التي تعانيها وإيجاد الحلول الكفيلة لها، وذلك بإشراف جميع الفاعلين من أجل النهوض ببلادنا في جميع الميادين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارون،

إننا في فريق الحركة الوطنية للوحدة والتضامن نعتبر قطاع العدل من القطاعات البالغة الأهمية في بناء المجتمع ورقيه وترسيخ أسس دولة الحق والقانون واحترام حقوق الإنسان وضمان مساواة جميع المواطنين أمام هذا القانون، كما أننا نعتبره الدعامة الأساسية الضرورية لاستمرار الدولة وتماسكها وتحقيق التنمية الشاملة ومواكبة ما يعرفه العالم المتقدم من تحولات ومستجدات التي يفرضها التطور العلمي والتقني والاقتصادي.

ولا يمكن بلوغ هذه الأهداف بدون الرفع من جهود الوزارة بالاضافة الى الجهود الجبارة التي مافتئ السيد الوزير يقوم بها من أجل إصلاح هذا القطاع الحيوي، والتي لا يمكن لأحد منا أن ينكرها سواء على مستوى الرفع من الموارد البشرية وتأهيلها أو التطوير والتخليق أو على مستوى التحديث أو تعزيز أدوات وآليات العمل وغيرها من المجهودات التي نلمسها من خلال مشروع الميزانيات الفرعية المخصصة لهذه الوزارة، إضافة إلى الزيادة في ميزانيتي التسيير والاستثمار.

كل ذلك يصب في إتجاه واحد ألا وهو الاصلاح الجدري والفعال لهذا القطاع من أجل إعادة الهيبة والنزاهة له بصفة عامة وإرجاع الثقة الى المتقاضين والمستثمرين بصفة خاصة، خصوصا وأن هناك إرادة ملكية قوية توازيها عزيمة الحكومة للدفع بإصلاح القضاء وتحديثه حتى يتمتع بالاستقلالية التامة والرفع من أدائه.

إلا أنه بالرغم من هذه الجهود فإننا نلاحظ عند استقرائنا لبنود هذا المشروع سلبيات وصعوبات جمة تعوق تحقيق الأهداف المسطرة مما يؤدي الى استمرار وتيرة البطء بانعكاسها السلبي على مصالح المتنازعين الشيء الذي لا يزال يكرس الصورة السلبية للقضاء في بلادنا.

ومن بين هذه السلبيات هناك عملية التقويم والتخليق والتي نعتبرها أولوية الأوليات للقضاء علي جميع مظاهر الفساد التي تطال المحيط القضائي، فبالرغم من عملية المراقبة والتفتيش التي تقوم بها الآليات والوسائل المعدة لهذا الغرض سواء إزاء القضاة أو الموظفين أو المساعدين للقضاء، فإنها تبقى محدودة من حيث الكم وغير كافية، وهو ما يستوجب الرفع من عدد أعضاء هذا الجهاز الذي أنيطت به هذه المهمة والتكثيف من هذه العملية وتعميمها.

كما يستدعي الأمر كذلك العناية اللازمة لأحوال القضاة وبكل المساعدين لهم عناية مادية ومعنوية حتى يكونوا في غنى عن الحاجة التي قد تدفعهم الى سلوك طرق غير شرعية للاسترزاق وما يمس بأخلاق هذه المهنة وقد استها، كما أن التخليق لا ينبغي أن يفيد دائما التأديب والزجر فقط بقدرما ينبغي أن يفيد أيضا تشجيع القضاة الأكفاء ومكافأة النزهاء منهم الذين يؤدون مسؤولياتهم بتفان ونكران للذات، واتخاذ مواقف مشرفة وحازمة إزاء جميع مظاهر الانحراف التي تسيء إلى سمعة القضاء.

وبخصوص التحديث والزهيل فإنه لا تخفى على أحد أهمية هاتين العمليتين لكونهما تهدفان إلى الزيادة والرفع من مردودية العمل الاداري والقضائي عن طريق التكوين وإعادة التكوين للقضاة والموظفين لمواكبة المتطلبات الجديدة مع إدخال الأداة المعلوماتية الى الادارة المركزية وبعض المحاكم، إلا أنه ينبغي أن تقتصر هاتان العمليتان عما ذكر فقط وتغفل المرجو منها ألا وهو تحديث العقليات والآليات والمساطر والقوانين، ثم إن التحديث الجوهري يمكن أساسا في تقريب العدل والانصاف والمساواة بين المواطنين موزاة مع تقريب بنايات المحاكم، إن لا معنى للمحاكم بدون عدل ولاهبة للقضاء بدون إنصاف ولا فائدة للإصلاح بدون مساواة، فقد قيل قديما العدل أساس الملك وعمود الحضارة وقطب الازدهار.

أما بالنسبة لتنفيذ الأحكام فإنه لا يخلو من الصعوبات أيضا وهو

ما أدى إلى تراكم الملفات لدى المحاكم مما يستدعي إيجاد طريقة أنجع وأفيد للتخلص من هذه الاشكالية إنطلاقا من كون الأحكام القضائية إذا لم تنفذ في وقتها نصرة للمظوم ورفعا للظالم فإنها تبقى أحكاما من غير مفهوم ولا معنى، لاعتبار التنفيذ من أهم مظاهر سيادة الدولة، كما أن عدم تنفيذ هذه الأحكام في وقتها المناسب أيضا يبعث على السير وعدم الاحتكام للقانون والامتثال لفحواه.

وفي المقابل فإنه ينبغي تفادي منطق الأرقام والاحصائيات عن عدد القضايا المحكومة وغير المحكومة بحيث لا ينبغي التركيز على الجانب الكمي وإغفال الجانب الكيفي لأن القاضي آنذاك يكون همه الوحيد هو إصدار أكبر عدد ممكن من هذه الأحكام، الشئ الذي يمكنه أن يضر بجانب الاجتهادات القضائية تحري الدقة مما يؤدي بالتالي إلى ضياع حقوق كثير من المتقاضين والنظر الى العلاقة الوطيدة الموجودة بين عملية التنفيذ هذه والأعوان القضائيين فإنه ينبغي التركيز على عملية التخليق والتقويم من أجل القيام بالمسؤولية الملقاة على عاتقهم بصدق وإخلاص لأن نجاح أي عمل يتوقف على مدى صلاحية منفذة واستعداده للقيام به.

وفي هذا الشأن ندعو الى مساعدتهم كلما اعترضتهم العقابات سواء كانت قانونية أو مادية، وذلك أثناء شروعهم في عملية التنفيذ تثبيتا للقضاء الذي يلتجئ إليه كل من هضم حقه أو هدد في ماله أو عرضه.

السيد الرئيس،

لا تفوتني الاشارة الى محاكم الجماعات والمقاطعات، والتي لا تتوفر على قضاة ينتمون لسلك القضاء بصفة رسمية خاصة في العالم القروي، بل تعتمد على قضاة منتخبين لا يوفرون على التكوين اللازم في الميدان القانوني والدراية الضرورية بخصوص المساطر المتبعة، وهو ما يشكل خطورة كبيرة على سير العدالة وضمان توزيعها، الأمر الذي يستوجب إخضاعه للتكوين المستمر من أجل تدارك النقص الحاصل لديهم في الميدان القانوني، كما يتوجب إعطاء بنايات المحاكم أهميتها مع الاعتناء ببنايات مراكز القضاة المقيمين لإعطاء القضاء قيمته التي يستحقها، وبالنسبة لأدوات العمل فإنه لابد من الاشارة الى أحد هذه الأدوات والمتمثلة أساسا في مؤسسة المجلس الزعلى للقضاء التي أوكل إليها المشرع مهمة تدبير شؤون القضاة والسهر على تطبيق الضمانات الممنوحة لهم وفي مقدمتها استقلال القضاء.

وبالنظر الي جسامة المسؤولية الملقاة علي عاتق هذه المؤسسة فإننا ندعو الي ضرورة إعادة النظر في هيكلتها وتطوير أدائها عن طريق تدبير جميع الشروط المساعدة على ذلك من أجل تخليقه لخلق قضاء مستقل ومقتدر ومختص ومنصف وفعال وموثوق به، وفي الأخير لايسعنا إلا أن ننوه بجهود الوزارة التي تصب في إتجاه الاصلاح والتأهيل، ونطالبها في نفس الوقت بضرورة الاسراع بتطبيق الأحكام بضرورة الاسراع بتطبيق أحكام القوانين المساعدة للقضاء التي صوتنا على بنود بعضها، ويتعلق الأمر بالخبراء القضائيين فيما تبقى مناقشة ودراسة المشاريع الأخرى والتصويت عليها قريبا وتهم مشاريع قوانين التراجمة المقبولين لدى المحاكم وتنظيم مهنة النساخة في إنتظار إحالة مشاريع أخرى والتي تخص الموثقين والأعوان القضائيين وكتاب الضبط وإصلاح المحاماة والتي هي تحت الاعداد، وذلك في إطار استكمال جوانب التشريع وتحيين جميع القوانين التي لها ارتباط وثيق بالحقل القضائي، والتي من شأنها المساهمة في الاصلاح المنشود وربح رهان التقدم الذي ليس بعزيز على حكومة التناوب في ظل التوجيهات النيرة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس أعزه الله ونصره.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارون،

أما بالنسبة لقطاع الوظيفة العمومية والاصلاح الاداري قررنا في فريق الحركة الوطنية للوحدة والتضامن أن نركز على مبدأ التخليق للمرفق العام وبشكل ملح باعتباره الركن الأساسي لبرنامج الحد من الفساد الاداري والبيروقراطية، كما أن تحسين الوسائل القانونية المتجاوزة وتبسيط المساطر وترسيخ قيم النزاهة والشفافية بهذا المرفق

سيظل المطلب الرئيسي ليواكب هذا القطاع المستجدات التي تعرفها الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمتقدمة والمساهمة في البناء الحقيقي لدولة الحق والقانون ويؤسس لدولة الديمقراطية انطلاقا من تدعيم اللامركزية واللاتركيز الاداري.

وهذا كله من أجل تجديد ثقة المواطن في إدارته وتوفر بلادنا على إدارة عصرية تحسن التعامل مع جميع مواطنيها باعتبار الادارة المحرك الأساسي لأي تنمية إلا تنمية بدون إدارة فعالة ولا رقي وازدهار بدون إدارة مرنة، وهو ما يستدعي اتخاذ إجراءات آنية من أجل تفعيل ميثاق حسن التدبير على أرض الواقع، وذلك في إطار الاصلاح الاداري بصفة عامة، حتى يتخذ هذا الاصلاح وجهته الصحيحة.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

إننا في فريق الحركة الوطنية للوحدة والتضامن نسجل بكل اعتزاز وافتخار الجهود والانجازات التي حققتها الوزارة، وزارة الدفاع على الإنسان وكرامته ورفع الظلم عنه وإشاعة الثقافة الحقوقية داخل المجتمع، والتي تعززت في عهد جلالة الملك محمد السادس بثقافة جديدة في هذا المجال، وكلمة جلالته نصره الله التي أعلن عليها لدى استقباله لدى أعضاء المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان وأعضاء هيئة التحكيم المستقلة بمناسبة الذكرى العاشرة لإحداث المجلس، والتي صادفت تخليد ذكرى الاعلان العالمي لحقوق الإنسان إلا حلقة جديدة تنظم إلى حلقات الرقي بالإنسان وحريته تستحق كل تنويه وتقدير إضافة الى إعلانه عن التوجهات الجديدة للإصلاح وتوسيع اختصاصات هذا المجلس وتجديد تركيبته وعقلانة طرق عمله وتأهيل على نحو أفضل لترسيخ الحقوق المدنية والسياسية وإيلاء الأهمية الكبرى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وهي كلها إنجازات تبعث على الأمل والتفاهم لأنها تصب في إتجاه واحد ألا وهو ترسيخ الديمقراطية والنهوض بالمواطنين من جميع الجوانب، وإننا إذ نثمن هذه الجهود الجبارة التي تبذلها الوزارة فإن الحاجة لازالت ملحة الى إجراءات فعالة تتمثل في ترجمة هذه الثقافة الحقوقية الى ممارسة حقيقية ملموسة على أرض الواقع، وذلك في جميع الميادين بإشراك جميع الفعالين والمجتمع المدني الذي له الدور الأكبر في هذا المجال إضافة الى التصدي الي حالات خرق حقوق الإنسان وتقديم توصيات بشأنها وبحث ملاءمة التشريع الوطني مع المواثيق الدولية لحقوق الإنسان فضلا عن الاعتناء بحقوق المحتجزين بتندوف ورفع الحصار عنهم والتنسيق مع الهيئات المماثلة المختصة الأجنبية من أجل صيانة كرامة المغاربة المهاجرين كما أعلن ذلك جلالة الملك محمد السادس نصره الله في خطابه الأخير.

وتجدر الاشارة إلى أن عملية تصفية الملف المتعلق بالاعتقالات التعسفية لقي استحسانا كبيرا على الصعيد الوطني والاقليمي والدولي الشيء الذي أكسب بلادنا احتراما متزايدا في مجال حقوق الإنسان وفي مختلف المحافل الدولية والهيئات الأممية والجمعيات غير الحكومية العامة في هذا الاطار.

السيد الرئيس،

أما لطقاع الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان فإننا نعتبر هذا القطاع من القطاعات التي لها أهميتها الخاصة، وقد تعززت بمقتضى الدستور في تعديله الأخير بحيث أناط بها مسؤولية جسيمة تتمثل في التنسيق بين جهازي التشريع والتنفيذ، الشيء الذي يستدعي توفير جميع الوسائل المادية والبشرية للقيام بواجبها على أحسن وجه ولا يسعنا إلا أن نثمن جهود هذا القطاع والتنويه بها وبخصوص مناقشة مشروع الميزانية الفرعية المخصصة للأمانة العامة للحكومة فإننا نشير الى نقطة مهمة، ألا وهي ضرورة تسريع وتيرة دراسة مشاريع القوانين التي تحال عليها حتى تصل إلى المؤسسة التشريعية بأسرع وقت للرفع من مردودية الأداء التشريعي، بالاضافة إلى ضرورة توزيع الجريدة الرسمية على الخزانات العمومية والأشكاك والمحلات التجارية وبأثمنة مناسبة ليطلع عليها العموم الذي يعذر بجهله للقانون.

وبعد ذلك فإنه لا يفوتنا أن نسجل إرتياحنا لإنجازات هذا

القطاع، وفي هذا الاطار فإننا ندعو الى توفير جميع الشروط الملائمة للقيام بمهامه في أحسن الظروف كما نطالب بتخصيص غلاف مالي جدير بالمسؤولية الملقاة علي عاتقه يستجيب لجميع متطلبات هذا بإيجاز مساهمة فريقنا في المناقشة المخصصة لدراسة مشاريع الميزانيات الفرعية للجنة العدل والتشريع، والتي لا يسمح المجال للتوسع فيها أكثر وستكون لنا فرصة أخرى سواء من خلال الأسئلة الشفهية أو المحورية أو في اجتماعات اللجنة مستقبلا للوقوف على أهم المستجدات في هذه القطاعات الحساسة، وبطبيعة الحال وإنسجاما مع موقفنا السياسي سنصوت بالايجاب على ميزانية هذه القطاعات.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للمستشار المحترم،

الكلمة الآن للأستاذ محمد الأنصاري رئيس لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان بإسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، فليتفضل مشكورا.

المستشار السيد محمد الأنصاري :

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

إخواني،

اسمحوا لي في البداية أن أؤكد مرة أخرى من هذا المنبر أن الفريق الاستقلالي عند برمجة دراسة هذه الميزانية على هذا الشكل قد تعرض إلماما منه بأن الغياب سيكون مكثف وكذلك يتعذر ولو على السادة الوزراء تتبع التدخلات، وتسجيل المواقف كان باللجن وبودنا أن نطور عملنا في المستقبل لكي لانخاطب الكراسي الفارغة، وعلى كل حال لا يمكنني إلا أن أساير الزملاء الذين سبقوني إلى هذه المنصة وخاصة أنه كنت انتظر إذا لم يتمكن السادة الوزراء من تتبع هذا التدخل أن أكتفي بتسليمه للرئاسة، ولكن تكريما لحضور السادة الوزراء الآن فلابد من إلقائه كذلك هذا العرض المختصر.

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

زملائي المستشارين المحترمين،

سعيد بالمساهمة وبالمشاركة في مناقشة الميزانيات الفرعية المتعلقة بقطاعات العدل، الوظيفة العمومية والاصلاح الاداري وحقوق الإنسان برسم السنة المالية **2001** وذلك، بالطبع، بإسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

وبداية لا يفوتني أن أذكر من جديد بأن التصريح الحكومي الذي أدلى به السيد الوزير الأول أمام هذا المجلس الموقر قد جعل من ضمن أولوياته تكريس الديمقراطية ببلادنا عن طريق إرساء دعائم دولة الحق والقانون وتدعيم حقوق الإنسان وتحديث الأخلاقيات بالمرفق العام باعتماد وتفعيل ميثاق حسن التدبير وتوسيع فضاء الحريات العامة وإصلاح القضاء، ومن المؤكد كذلك أن هذه التوابث بدأت تتجسد على أرض الواقع من خلال الخطوات والمبادرات المتوالية والمعتمدة من طرف الحكومة بكل عزم وتبات الشيء الذي أدى إلى إصلاحات بنوية أبانت عن بداية تشييد مسرح دولة قوية قوامها التخليق داخل أوساط الأعمال وإشاعة الطمأنينة بين صفوف الاقتصاديين تبعا لما وقع تأكيده من طرف السيد وزير الاقتصاد والمالية والسياحة عند عرضه للقانون المالي الحالي أمام مجلسنا الموقر.

وقبل التطرق إلى القطاعات موضوع هذا التدخل المقتضب لا يفوتني كذلك أن أؤكد أن مشروع ميزانية هذه السنة جاء في سياق تجسيد أولي للمخطط الخماسي كما وافقا عليه مجلسا البرلمان والذي خصص حيزا كبيرا لإصلاح العدل من أجل تحقيق قضاء مستقل ومقتدر ومختص ومنصف وفعال وموثوق به كما عبر على ذلك السيد الوزير الأول، وإننا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية نسجل بكل ارتياح تجاوب الحكومة مع توجهاتها، وذلك بالرفع من مستوى اعتمادات التسيير والاستثمار بخصوص قطاع العدل، كما أننا نثمن ما دأبت عليه وزارة العدل من استكمال عمل هيكلة التنظيم في شتى المجالات ومن أهمها وكان بودي أن يكون السيد وزير العدل حاضرا

كذلك لتكون الجدوى من هذه النقط التي سأسردها:

1 - المجلس الأعلى للقضاء الذي اعتمد نظاما داخليا خاصا به حضي بموافقة رئيسه صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، الشيء الذي سيتضمن مستقبلا لا محالة.

السيد رئيس الجلسة :

إذا سمحتم السيد الرئيس أخبركم بأن السيد محمد أوجار وزير حقوق الإنسان ينوب رسميا عن السيد وزير العدل.

المستشار السيد محمد الأنصاري :

شكرا على هذا التنبيه السيد الرئيس،

إذن قلت سيضمن مستقبلا لا محالة الشفافية والعقلانية ودعم وتشجيع الكفاءات مع إبراز مبدأ الاستحقاق واستقلال القضاء.

2 - إحداث مديرية الدراسات والتعاون لخلق جو جديد من التواصل بين المصالح المركزية والوزارة والجهاز القضائي.

3 - دعم جهاز التفتيش وتطوير أساليب عمله عن طريق ضبطها بمقتضى دليل خاص به من أجل توحيد منهجية والتنسيق مع مركز التتبع وتحديد الشكايات الذي يقوم بإرشاد المتقاضين وعلى رأسهم أفراد الجالية المغربية المقيمة بالخارج.

4 - الاعتناء بالمؤسسات السجينة ضمن خطة محكمة ترمي الى تحسين ظروف الاعتقال وتقديم مساعدة أحسن لنزلائها مع تتكاثف الجهود من أجل الاصلاح والتأهيل.

5 - الشروع في اعتماد مبدإ القضاء الفردي بدل القضاء الجماعي على أمل أن يقع تطوير هذا المبدأ مستقبلا للتغلب على تراكم القضايا بالمحاكم الابتدائية.

6 - ولوج مجال التجديد والتحديث وإدخالات الآلات المعلوماتية في المحاكم والادارة توخيا للدقة والنجاعة في العمل.

7 - الاهتمام بمساعدي القضاء عن طريق سن قوانين جديدة خاصة بهم، وتلك هي التي قيد الدرس أمام اللجنة المختصة قصد ضمان التنظيم والفعالية مستقبلا.

8 - تطوير وتوسيع التعاون الدولي والجهوي في المجال القانوني والقضائي من أجل تبادل الخبرات والاستفاذة من تجارب الآخرين.

وإننا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية نعتبر أن إصلاح القضاء لم يبق شعارا بل أصبح برنامجا متكاملا ومدروسا ومحددا في الزمان والمكان الشيء الذي يستلزم تظافر الجهود وتعبئة شاملة قصد الوصول الى الهدف المنشود وذلك:

1 - بالاعتناء بالموارد البشرية ومن أهمها أطر كتابة الضبط وسن نظام خاص بهم وتديم تكوينهم من أجل مواكبة المستجدات في مجال العولمة والتحديث.

2 - التعجيل بإعادة النظر في القانون المنظم للمعهد الوطني للدراسات القضائية ليتمشى مع التطور العلمي والاقتصادي والتقني.

3 - إخراج المعهد الخاص بتكوين المحامين المتمرنين الى الوجود.

4 - توسيع شبكة المحاكم التجارية لتعم كافة جهات المملكة من أجل تقريب القضاء من المتقاضين.

5 - تحيين وتحديث النصوص القانونية التي أصبحت متجاوزة، وعلى رأسها قانون المسطرة الجنائية والقانون الجنائي.

6 - إنشاء مؤسسة قاضي التنفيذ مع الاسراع في تنفيذ الأحكام وخاصة تلك الصادرة في مواجهة مؤسسة الدولة والجماعات المحلية.

7 - إلغاء قضاء الجماعات والمقاطعات لكونه أصبح متجاوزا بل سيفا مسلطا على رقاب المواطنين بالعالم القروي.

أما بخصوص قطاع الوظيفة العمومية والاصلاح الاداري فإنه لا يفوتنا أن نذكر بالتوجيهات الملكية السديدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله والذي مافتئ يؤكد على ضرورة نهج إصلاح عميق للإدارة وتطهيرها من مظاهر الترف والبيروقراطية لتكون في خدمة التنمية والاستثمار.

وإن البرنامج الحكومي قد أفرز حيزا غير يسير من الاهتمام بالاصلاح الاداري وتخليق المرفق العمومي عن طريق سن ميثاق حسن

التدبير واعتماد مبدإ اللامركزية واللاتركيز من أجل خلق علاقات جديدة بين الادارة والمواطن قوامها الشفافية وضمان الحقوق وتحسين المساطر الادارية تبعا لما ذكر به السيد وزير الوظيفة العمومية والاصلاح الاداري عند عرضه لمشروع الميزانية الفرعية للوزارة أمام اللجنة، وإننا في الفريق الاستقلالي كنا ولا زلنا نثمن ما أقدمت عليه الحكومة في هذا المجال نظرا لكون الادارة هي قطب راحة بالنسبة للإصلاح من أجل تحقيق ما تهدف إليه الحكومة في شتى المجالات مستقبلا، إلا أننا نتمنى:

1- الاسراع بإخراج القانون الخاص بتعليل القرارات الادارية إلى حيز الوجود من أجل خلق جو من الثقة لدى المواطن والاطمئنان على مصالحه وحقوقه.

2- حل إشكالية تعثر تنفيذ الأحكام والقرارات القضائية في مواجهة المؤسسة التابعة للدولة على الخصوص لإضفاء المصداقية عليها.

3- تفعيل المرسوم المتعلق باللاتركيز الاداري وتعميق منظور الجهوية ببلادنا مع الحد من تمركز إصدار القرارات الادارية عن طريق تفويض الاختصاصات.

4- إعادة النظر في نظام المعاشات وتوحيده لضمان حقوق متكافئة بين جميع المتقاعدين.

5- مراجعة نظام الأجور وما يعرفه من اخلالات تتجلى في التفاوت الفاحش بالاضافة للامتيازات وتباين التعويضات.

6- اعتماد نظام التوقيت المستمر بدل التوقيت الحالي لترشيد استعمال الوقت والنفقات.

أما بالنسبة للوزارة المكلفة بحقوق الإنسان فإن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لا يسعه إلا أن يبارك التقدم الرائد الذي عرفته بلادنا في مجال حقوق الإنسان بفضل التوجيهات الملكية السامية الداعية الى مواصلة مسيرة تكريس دولة الحق والقانون والمؤسسات والمصالحة الحضارية للمغرب مع ذاته، تلك التوجيهات التي بلورها البرنامج الحكومي في شتى المجالات في إطار المخطط الخماسي.

وأنه لا يحق لنا إلا أن نفتخر بصدف بمنجزاتنا في هذا المجال التي توجت بالخطاب الملكي السامي ليوم السبت 9 دجنبر الحالي بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان، إذ أشار حفظه الله إلى إصلاح المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان وإحداث جائزة سنوية في مجال حقوق الإنسان مع الاعتناء بحقوق المحتجزين المغاربة بتندوف ورفع الحصار عنهم وصيانة كرامة المغاربة المهاجرين وملاءمة التشريع الوطني مع المواثيق الدولية لحقوق الإنسان ونشر ثقافتها.

إننا ننوه بالخطوات الجبارة التي قطعتها وزارة حقوق الإنسان في بلورة البرنامج الحكومي في مجال حقوق الإنسان، ذلك البرنامج المستلهم من التوجيهات الملكية السامية أملين:

1- العمل على تسريع ملاءمة القوانين مع المواثيق الدولية، وخاصة في مجال حقوق الطفل والأحوال الشخصية والجنائية والحالة المدنية والجنسية.

2- إخراج قوانين الحريات العامة إلى حيز الوجود وخاصة تلك المتعلقة بالصحافة وتأسيس الجمعيات والتجمعات والتظاهرات العمومية.

3- تحيين القوانين المتجاوزة في مجال حقوق الإنسان وخاصة الفصل 291 من قانون المسطرة الجنائية، بالاضافة 291 من القانون الجنائي عفوا بالاضافة الي إلغاء بعض القوانين التي أصبحت تتعارض مع التطور الحاصل في بلادنا في مجال حقوق الإنسان.

4- إعطاء المصداقية للأحكام القضائية عن طريق تنفيذها في مواجهة المصالح التابعة للدولة.

5- الاسراع في إخراج مؤسسة الوسيط الى الوجود من أجل المساهمة في حل المشاكل اليومية للمواطن.

6- خلق مصالح خارجية للوزارة على صعيد كل جهة من أجل تقريب الادارة من المواطنين.

وختاما فإن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية،وفي سياق دعمه للحكومة وعن قناعة واقتناع لن يألو جهدا من أجل المساهمة الفعالة في كل عمل من شأنه أن يحسن الأداء الحكومي ويحقق التغيير المنشود وبناء دولة قوية قوامها العدل والمساواة والديمقراطية وصيانة حقوق

الإنسان، وعليه فإننا سنصوت لصالح هذه الميزانيات الفرعية. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار.

الكلمة الآن للأستاذ عادل المعطي عن الفريق الديمقراطي، فليتفضل مشكورا.

المستشار السيد عادل المعطي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين المحترمين،

يسعدني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الديمقراطي في إطار مناقشة الميزانيات الفرعية برسم السنة المالية 2001، ويتعلق الأمر بالقطاعات التالية :

- العدل.
- حقوق الإنسان.
- الوظيفة العمومية والاصلاح الاداري.

1 - فيما يخص قطاع العدل :

في البداية، أشكر السيد وزير العدل على عرضه القيم، والشامل الذي تضمن المجهودات المبذولة في مجال ترسيخ جذور العدالة، والسهر على صيانتها وفق المرجعية الاسلامية، وما تخزن الأصالة المغربية من ترك علمي يجعل قضاءنا أكثر نزاهة، وتشبثا بمبدأ تحقيق العدالة في ربوع المملكة السعيدة.

إن طموح المغاربة جميعا أن يشعروا بالطمأنينة على حقوقهم، وأن يحسوا بأنهم فعلا يعيشون في دولة الحق والقانون، فهو شعار مشترك بين ساكنة المعمور، فالكل يناضل ويكافح من أجل الحرية والعدالة، ولا جرم أن الشعار الذي ظل ولا زال يواكب مسيرتنا الديمقراطية هو إصلاح القضاء، وتقريبه من المواطنين وتعددت درجاته، كل ذلك يهدف أساسا الى جعل القضاء مكونا فاعلا في التنمية بكل متطلباتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ليواكب التطورات التي يعرفها العالم الذي هو الآن على عتبة استقبال الألفية الثالثة، لذلك فإن تقويم العدالة وتحديث آلياتها بعقلية جديدة وبمفهوم حداثي ليؤدي إلى خلق المناخ الملائم، المصون بعدالة تجعل المواطن المغربي، يفتخر ويعتز بأنه يعيش في ظل دولة الحق والقانون، ولاشك أنكم تطمحون إلى تحقيق عدالة نزيهة، ويبدو ذلك من خلال عرضكم، كما أن إشاعة مبدأ الاصلاح وتطوير أدواته يعبر بعمق عن رغبة الجميع في الوصول الى ما يطمح له جلالة الملك محمد السادس نصره الله.

إن إلتزام الحكومة بالاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية يتطلب منها أساسا أن تجعل القضاء في مقدمة كل تغيير أو إصلاح باعتبار أن الاستثمارات لا يمكن تنشيطها إلا إذا توفر قضاء نزيه، يأخذ بعين الاعتبار حقوق المستثمر في حالة اللجوء الى القضاء كما أن مسطرة التسريع بإصدار الأحكام، والفصل في المنازعات يؤدي إلى خلق المناخ الجيد لإثبات العدالة لتطال المجالات الاقتصادية والاجتماعية والارتقاء بالعدالة، والحفاظ على حقوق المتقاضين، فإن الأمر يتطلب مراجعة كل القوانين التي لم تعد تتلاءم مع روح العصر، لأنه كثيرا ما نجد بعض القوانين مأخوذة من قوانين تقادمت، ولم تعد صالحة في عهد تطورت فيه العلاقات الاقتصادية والاجتماعية، لذلك فإن المجهودات المكرسة لهذا المنحى تجعل قضاءنا يتطور بشكل متسارع، إلا أن نجاح كل المبادرات والانجازات مرتبطة أساسا بالموارد البشرية، باعتبار أن قضية التكوين وإعادة التكوين لازالت مطروحة في المجال القضائي، كما أن توفير الظروف وتهيئ الأجواء للقضاي ضرورة ملحة لأن تحسين الأوضاع المادية والمعنوية لرجل القضاء يؤهله لأن يكون قاضيا نزيها.

كما أن الاشارة إلى إصلاح أوضاع السجون تقتضي منا التوقف عند السجين، لأن السجون كانت دوما محل نقاش وتساؤلات وتشابكت خيوطها بقضية حقوق الإنسان، الشيء الذي دفع بالحكومة الى تقديم القانون الاصلاحي للسجون بصفة عامة، إلا أننا كنا دوما نؤكد على ضرورة التعامل مع السجين كمواطن عادي، من أجل إصلاحه، وإعادة إدماجه داخل المجتمع بعد مغادرته السجن، كما أننا بهذه المناسبة،

نؤكد على ضرورة تحيين كثير من النصوص القانونية وإعادة صياغتها، حتى يمكن أن نواكب الحداثة في المجال التشريعي، ومن هذه القوانين المدونة الجنائية التي تتطلب إعادة النظر في مضامين موادها.

كما نؤكد مرة أخرى على ضرورة التسريع بإحالة المسطرة الجنائية على البرلمان، باعتبار أن ظهير الاجراءات الانتقالية المعمول به منذ 1974 يجعل التشريع في المجال الجنائي يتميز بالبطء من حيث تطبيق النص.

- ضرورة توفير التجهيزات الأساسية بالمحاكم المحدثة كالمحاكم الادارية والمحاكم التجارية، وربما ستضاف محاكم أخرى كالمحاكم المالية التي تتطلب تكوين قضاة متخصصين في المال والأعمال، لأن خلق المؤسسات القضائية أمر سهل لكن الصعوبة تكمن بالأساس في تهيئ ظروف العمل.

سيدي الرئيس،

إن العدالة لا تكمن في تطبيق النصوص، وإصدار الأحكام، بل هناك آليات مرتبطة أساسا بالعدل والانصاف، ويتعلق الأمر بتبليغ الأحكام وتنفيذها فالجهاز المختص في هذا المجال يتطلب من الحكومة إعادة النظر في الظهير المتعلق بالأعوان القضائيين، وإعادة صياغته وفق تصور جديد كما أن مشكل التوثيق لازال قائما يتميز بالروتين وضعف التجهيزات المؤدية إلى حماية الوثائق من الضياع، وصفوة القول على أن القضاء فضاء واسع، يتطلب دوما التحديث وتفعيل آلياته وفق تطور المجتمع، ويبقى العنصر البشري هو الأداة لإنجاح أي خطة في المجال الاصلاحي أما المحور الثاني في هذه المداخلة - السيد الرئيس - يتعلق أساسا بقطاع له أهمية، بل أصبح من أهم الانشغالات على المستوى الرسمي، والشعبي، ألا وهي قضية حقوق الإنسان التي كثيرا ما عرقلت السير نحو ترسيخ الديمقراطية، وأعطيت لها مواصفات ومقاربات لا تشرف بلادنا، إلا أن جلالة الملك الحسن الثاني تغمده الله بواسع رحمته، ساير الميثاق الدولي لحقوق الإنسان كما تنص على ذلك المواثيق الدولية وفي نفس السياق، أكد جلالة الملك محمد السادس نصره الله على ضرورة توسيع فضاء الحريات العامة.

إلا أن قضية حقوق الإنسان، مع التطورات التي يعرفها العالم في هذا الشأن، لم تعد بالنسبة لنا مطلبا، بقدر ما أصبحت مؤسسة على قواعد ذات بعد نولي ووطني، باعتبار أن قضية حقوق الإنسان لا يمكن مناقشتها بمناسبة دراسة ميزانية الوزارة المكلفة بحقوق الإنسان، ولكنها قضية بقت مطروحة على أكثر من صعيد، لتصبح من التداعيات الحاضرة دوما في الذاكرة المغربية، أي أن المغرب انخرط في هذا المجال، والتزم بتطبيق الاتفاقيات الدولية والميثاق الدولي لحقوق الإنسان.

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

لا يخفى على الجميع، بأن ملف حقوق الإنسان طوي بصفة نهائية نظرا للإنجازات المهمة التي تحققت في هذا الاطار، فلم تعد قضية حقوق الإنسان مطلبا سياسيا، ولكنه أصبح اختيارا شعبيا، وإيمانا قويا بما يكرسه هذا المبدأ من طمأنينة، وتفتح على حياة جديدة تطبعها الحداثة والارتقاء بالإنسان المغربي نحو افاق واعدة، بعيدا عن كل ما من شأنه أن يسيء الى المواطن المغربي في البوادي والحواضر، إن الحديث عن قضية حقوق الإنسان، دفعنا الى استعراض بعض الحقائق

1 - الحقيقة الأولى، وهو إشاعة قضية حقوق الإنسان لتصبح ذات بعد أستراتيجي في السياسات الحكومية، وتتجاوز المفهوم الى التطبيق الفعلي ليطال الحياة اليومية، ويحدد العلاقة بين السلطة والمواطنين.

2 - مقبولية هذا المفهوم، شكلت دوما محطة إجماع وطني، وتجاوبت معه كل الفعاليات السياسية، والمدنية.

3 - ضعف حضور ثقافة حقوق الإنسان في وسائل الاعلام السمعية البصرية وبالتالي عدم استيعابها لشرائح واسعة من المجتمع.

4 - ضعف التنسيق أو إنعدامه مع الجمعيات العاملة في ميدان حقوق

الإنسان بشكل عام.

5 - تغيير البرامج التحسيسية المتعلقة بقضية حقوق الإنسان، كما نصت عليها المواثيق الدولية وملاءمتها مع ظهير الحريات العامة، باعتبار أن قضية حقوق الإنسان لازالت غامضة لدى المواطنين بحيث تداخل المفهوم مع القضايا أخرى لا علاقة لها بقضية حقوق الإنسان، وهذا الغموض أثر بشكل واضح على محاربة الجريمة وحفظ بصفة عامة، هذه الحقائق تؤكد رغم المجهودات المبذولة في هذا الميدان على أن وزارة حقوق الإنسان، لازال يعتريها العديد من النقائص، تتطلب فتح أوراش جديدة لترسيخ ثقافة حقوق الإنسان، وأول ورش في هذا المجال، هو إدماج مادة حقوق الإنسان في المنظومة التربوية، كمادة إجبارية يمتحن بشأنها التلميذ والطالب.

ووصولا إلى الهدف المنشود، فإن قضية حقوق الإنسان أصبحت مسؤولية الجميع وورشا مفتوحا يساهم فيه كل ذوي الخبرة، والمهتمين بهذه القضية باعتبار أن المصالحة التي وقعت بين المجتمع المغربي، والسلطة يؤكد بكل دلالته على أن هناك إشعاع فكري يترجم بعمق مدى وعي الشعب المغربي بهذه القضية ومن هذا المنطلق، وبهذه المناسبة نوجه نداءنا الى كل المنظمات الدولية والاقليمية، بالتدخل لفك الحصار على المواطنين الصحراويين المغاربة المحتجزين بمخيمات العار بتندوف للعودة الى وطنهم الأم، كما أننا نشجب ما يتعرض له إخواننا المغاربة بالمهجر من عنصرية مقيتة، والخرق السافر لحقوق الإنسان، أما فيما يخص ميزانية هذه الوزارة لا تلبي حاجياتها، كما أن الأطر العاملة بهذه الوزارة قليلة جدا.

سيدي الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين المحترمين،

أما عن قطاع الوظيفة العمومية، يعتبر من القطاعات التي التزمت الحكومة بتقويمها وإصلاحها وفق الاختيارات التي تضمنها البرنامج الحكومي الذي عرض على البرلمان في أبريل 1998، وتم التأكيد عليه في مناسبات متعددة، ويمكن أن نشير في البداية، على أن هناك مبادرات ومحاولات لإعداد إصلاح إداري متكامل، ينسجم مع التطورات الاجتماعية، ويعالج الاختلالات ولن يتحقق ذلك إلا إذا تم انخراط جميع القطاعات الحكومية وتجاوبت معه الهيئات غير الحكومية.

إلا أن الاصلاح الاداري، الذي ظل شعارا مرفوعا عبر تحقيق الهدف، بحيث أن الاصلاح الاداري، يبقى هاجسا حاضرا في كل المناسبات وبصيغ مختلفة إلا أن جرأة هذا الاصلاح لم تظهر على أرض الواقع باعتبار أن خطة الاصلاح الاداري يغلب عليها الطابع السياسي، مع العلم أن هذه القضية يجب فصلها عن كل حس سياسي، وتجاوز كل ما من شأنه أن يؤخر قاطرة الاصلاح الذي ينتظره الشعب المغربي، باعتبار أن تحديث الادارة يتطلب مراجعة القوانين، وتحيينها لمسايرة العصرنة والارتقاء بالعمل الاداري، وتفعيده على أسس تضمن التوجه الحقيقي لإدارتنا، وبالتالي تحفز العنصر البشري على المردودية الادارية بعقلية جديدة.

سيدي الرئيس،

إن تدبير الشأن العام يقتضي الاصلاح الجذري، وتطهير الادارة من الشوائب وتحسيس موظفي الدولة على اختلاف رتبهم بالدور المنوط بهم وبالمسؤوليات الملقاة على عاتقهم، وهذه الاجراءات تتطلب التزام الجميع بما هو قيمي بإصلاح إدارتنا التي لازالت تعاني من الفوضى، التي تتجلى في إسناد المناصب الى غير أهلها، في وقت، نجد فيه أطرا إدارية لها الكفاءة ما يجعلها أكثر عطاءا وفاعلية، فإذا كنتم تتحدثون عن تخليق الادارة بمنع الجميع بين أجرة العمل المؤداة من ميزانيات الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العامة، والهيئات التي تملك 50 بالمائة أو أكثر من رأسمالها وبين المعاش، فإننا نثير الانتباه الى أن هناك مديري مؤسسات عمومية، يتقاضون أجورا خيالية، في الوقت الذي نشاهد فيه طوابير العاطلين يتجمهرون أمام الوزارات والبرلمان، لأن ترشيد مالية الدولة تتطلب التنازل عن المحسوبية والزبونية، ناهيك عن التغيبات واللامبالاة التي تطبع الحياة الادارية.

وحتى إذا كنتم تفكرون في محاربة هذه الظاهرة فأكيد على أنكم لا تملكون آليات المراقبة، نظرا لطغيان المنظور السياسي على الاجراءات الظبطية، لكن هناك سؤالا عريضا لابد من طرحه، وهو كيف تجعل الموظف يشعر بأنه يمارس عمله في ظل القوانين الضابطة لحقوقه؟ إنها أسئلة، لا نحاول من خلالها معاكسة منظوركم الاصلاحي، بقدر ما نريد أن تكون إدارتنا ذات مصداقية، فنحن لا ننكر من حيث الشكل على أنكم تتوفرون على منظومة إدارية، تتوخون منها إعادة توزيع المسؤوليات، وتدعيم سياسة اللاتركيز الاداري، وتحسين علاقات الادارة بالمتعاملين معها، ودعم الأخلاقيات بالمرفق العام وتنفيذ ميثاق حسن التدبير، والتكوين واستكمال الخبرة.

كل هذه المحاور تجعلنا نخشى على أن هناك إرادة إصلاحية لدواليب الادارة، لكن هناك أطراف أخرى دأبت على أن تبقى الادارة تحت رحمتهم، يواجهون الأطر الادارية الجديدة بالتهميش والابعاد عن المسؤولية، إن الاصلاح الذي نقترحه عليكم- السيد الوزير- أن يكون إصلاحا أفقيا، كما لا يخفى عليكم على أن مسطرة حسن التدبير، أصبحت ذات أبعاد ودلالات والكل يعيش على الانتظارية لتقويم السلوكات وتجاوز المعوقات، لتصبح إدارتنا نظيفة ومسايرة لكل التطورات التي يعرفها المغرب تحت القيادة الحكيمة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، الذي أعطى إشارات لتحديث الادارة، وإعطاء مفهوم جديدة للسلطة، باعتبار أن السلطة هي وحدة إدارية، لا يمكن أن تبقى منكمشة على نفسها، محاطة بهالة لا تجعلها متفتحة على قضايا المواطنين الذين هم الآن يعيشون على إيقاع الاصلاح الشمولي، ولن يتحقق ذلك إلا بتحسين العلاقات بين الادارة والمتعاملين معها.

والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا لكم.

الكلمة الآن للأستاذ محمد عذاب الزغاري بإسم فريق للإتحاد الدستوري، مع الرجاء له بالتركيز ما أمكن لنتمكن من إنهاء برنامجنا في الوقت المناسب. شكرا.

المستشار السيد محمد عذاب الزغاري:

شكرا السيد الرئيس،

بسم الله الرحمان الرحيم

والصلاة والسلام على خير المرسلين،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

يطيب لي أن أتناول الكلمة بإسم فريق الاتحاد الدستوري في مناقشة الميزانيات الفرعية لكل من وزارة العدل ووزارة حقوق الإنسان ووزارة الوظيفة العمومية والاصلاح الاداري، ولقد توخينا الجمع بين هذه القطاعات لارتباطها الوثيق ببعضها وتأثيرها على حقوق الإنسان بصفة عامة.

السادة الوزراء،

إن فريق الاتحاد الدستوري مقتنع تمام الاقتناع أن مشاكل العدل لا يمكن معالجتها بمعزل عن الاختيارات الكبرى في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وذلك تمام الادراك بأن القضاء هو الدعامة الأساسية لتوطيد دولة الحق والقانون والرفع من وثيرة النمو الاقتصادي وتشجيع الاستثمار ومستعد تمام الاستعداد للمساهمة من أجل رد الاعتبار إليه وتقويمه وتحديثه وتحسين أدائه نظرا لما يوليه صاحب الجلالة من عناية لهذا القطاع وللمكانة البارزة والمتميزة له لدى كافة المواطنين بمختلف شرائحهم الاجتماعية ومكوناتهم السياسية وأيضا لدى الجهاز الحكومي.

وينصب تدخلي على النقط التالية

1 - الاستقلالية والتفتيش : إذا كانت مسألة استقلالية القضاء عن السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية نسبيا لا تعرف أي مشكل فإن استقلالية القاضي في تكوين قناعته يثير العديد من المشاكل، وذلك راجع لتأويل النصوص، لكون القضايا لاتتشابه، وإن تشابهت فليست لها نفس المعطيات لتخلص بالتالي الى نفس النتائج، كما أن هناك

عوامل أخرى تكمن في شخص القاضي لكونه مجرد إنسان معرض للخطأ إما لجهل بحسن تطبيق المادة أو عمدا لفساد في الأخلاق أو لقصور في التفكير والنظر، وإذا كنا نلتمس أعذارا للموظف مثلا لأنه مأمور فإنه لاعذر لمن تولى مهنة الحكم والقضاء لأن خطأه يمس بحرية الأشخاص ويضر بأموالهم، وهنا يكمن دور المفتشية العامة لوزارة العدل والمسؤولين عن المحاكم في المراقبة والتوجيه للكشف عن الاختلالات والانحرافات التي يمكن أن يسقط فيها القاضي والبحث عن أسبابها وإتخاذ الاجراءات اللازمة للحد منها بتوحيد الاجتهاد على أن لا يمس ذلك بمبدأ استقلال القضاء ليسترجع المتقاضين الثقة في الجهاز القضائي ورد الاعتبار إليه.

2- التقويم والتخليق : إن مؤسسة القضاء تقوم على دعامتين أساسيتين هما العلم والأخلاق، فإن كان العلم يمكن اكتسابه بالدراسة والممارسة فإن قضية الأخلاق ترجع الى عدة عوامل منها التربوية والنفسية والوضية الاجتماعية وكذلك عامل السن فالقاضي ملزم بإعطاء المثال في السلوك القويم والنزاهة الفكرية والخلقية والظهور بمظهر الوقار الذي يليق بشرف القضاء وحرمته.

لهذه الأسباب وجب فرض قضية الأخلاقيات في من يترشح لشغل مهنة قاضي أو يكون بالغا من العمر 40 سنة وأن يتحفظ بالقضاة الأكفاء الى سن 70 سنة حتى لا نترك أمر الحسم في ألقاب وأموال العباد في يد شباب لازالت تغلب عليه نزاوته وعواطفه ووضعه الاجتماعي.

3- إذا كان السير العادي للعدالة يبتدئ بالتبليغ وينتهي بالتنفيذ فإن الواقع أمر آخر يكمن في تعطيل حقوق ومصالح المتقاضين بسبب عدم التنفيذ أو تعطيله الشيء الذي أصبح هاجس المتقاضين وذوي المستحقات ويساهم بالتالي في إيجاد الفضاء الرحب لإنتاج السلوكات المنحرفة. فإن كان تكليف قاضي للتنفيذ بنص قانوني على مستوى المحاكم التجارية قد أعطى نتائج جد إيجابية فإن مشكل التنفيذ على مستوى المحاكم الأخرى لازال دون المستوى، ويشكل وصمة عار على جبين قضائنا، فأين وصل مشروع إحداث مؤسسة قاضي التنفيذ؟

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

الاخوة المستشارين،

لقد أكد المغرب على تشبثه بحقوق الإنسان كما هي متعارف عليها دوليا وربط هذا المبدأ بدولة الحق والقانون وخلق وزارة خاصة لهذا الموضوع، وبالرغم من كل هذه لازلنا نرى ونسمع بالعديد من الخروقات والتجاوزات لهذا المبدأ، إما عن بعض رجال السلطة الذين لازالوا يتصرفون بالعقلية المتحجرة القديمة كحرمان المواطنين من بعض الحقوق كحق الحصول على جواز السفر مثلا، أو منع الجمعيات من عقد تجمعاتها القانونية ومنع صدور الجرائد والصحف إضافة للقمع والضرب وغير ذلك، وإما لغلو بعض المواطنين في المطالبة بالحق تحت ذريعة حقوق الإنسان لسوء فهمهم له.

فالمشروع ربط الحق بالواجب والحرية لا تعني الفوضى والتسيب وهنا نتساءل أين وصل البرنامج الوطني للتربية على حقوق الإنسان، وإذا كان المغرب قد قطع أشواطا مهمة من خلال المصادقة على مجموعة من الاتفاقيات الدولية وفي ملاءمة العديد من القوانين المغربية مع المواثيق الدولية، فإننا نؤكد على الحرص على عدم تعارض هذه المواثيق مع مبادئ الشريعة الاسلامية والدستور المغربي.

وبالرغم من كل هذا، فلازلنا نسمع ما يتعرض له المهاجرون المغاربة ببعض الدول من ميز عنصري وما يعانونه من مشاكل قانونية خاصة على مستوى الأحوال الشخصية والطلاق. كما أن دور هذه الوزارة لازال محدودا بخصوص التعريف بأوضاع المغاربة المحتجزين بمخيمات العار بتندوف. وإن جميع تدخلات ومساهمات هذه الوزارة لم تخرج بعد إلى حيز الوجود وعلى الخصوص ظهير الحريات العامة، اليوم تبشرنا بهذا الخبر مع المجلس الوزاري.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

وبالرغم مما حققته الادارة المغربية منذ الاستقلال على مستوى التنظيم والاصلاح يكاد يجمع الكل اليوم على أن سمعتها سيئة، وذلك بسبب تراكم مجموعة من الاختلالات تتجلى على الخصوص في تضخم بنيتها وتشعب قنواتها وتداخل اختصاصاتها وتعقيد مساطرها وشيوخ ممارستها، وشيوخ ممارسات وسلوكات مشينة لدى مسيريها كالرشوة والزبونية والمحسوبية والتسويف.

ولا ينازع أحد في القول أن القانون بالنسبة للإدارة بمثابة الروح للجسد فهو الذي يحكم تصرفاتها وينير الطريق أمامها ويؤطر مبادرتها وهو بقدر ما يقيها من الضغوط الخارجية يلزمها بمراعاة التطورات المستجدة في محيطها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، فمن خلال القوانين تتولى الادارة مهمة تنفيذ السياسات العامة للحكومة، وتعمل على ترجمة أهدافها على أعمال ومنجزات ملموسة، فكيف يريدون- السيد الوزير- منجزات ملموسة وناجعة وهي مبنية على قوانين قديمة أهمها النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية الذي يرجع تاريخه لسنة 1958 صدر قبل أول دستور للمملكة، فقد أصبح متجاوزا بفعل عامل الزمن وعامل التطور الاقتصادي والاجتماعي، وحتى التعديلات الطفيفة التي أدخلت عليه كنظام الرخص سنة 95 وحركية الموظفين سنة 97 أو نظام الاحتياط الاجتماعي ورصيد الوفاة لسنة 69 أو الترقية الاستثنائية لهذه السنة فهي تعديلات ترقيعية تبقى دون المستوى.

فهذا القانون أصبح مخالفا لبعض المقتضيات الدستورية والقانونية والمعادلات بين الشواهد، وإلا كيف نفسر- السيد الوزير- الزيادة في أجور الكتاب العامون بالوزارات ومديري الادارات المركزية والقضاة وأساتذة التعليم العالي سنة 97 دون أن تشمل تلك الزيادة باقي الموظفين وخاصة الصغار منهم، الشيء الذي زاد في الفوارق الاجتماعية؟ وكيف نفسر الترقية الاستثنائية لموظفي وزارة التربية الوطنية ووزارة الصحة سنة 96 وتسوية وضعية الموظفين المجازين بهاتين الوزارتين بإلحاقهم إلى السلم 10 دون باقي المجازين بمختلف الوزارات؟ فأين هذ المساواة؟ وأين هي المعادلة بين الشهادات؟ وهل ستحل هذه الاشكالية في إطار الترقية الاستثنائية الجارية حاليا؟

هذه بعض الاشكاليات التي تعوق السير العادي للإدارة العمومية، وبغية إيجاد حلول لهذه الاشكاليات وتشجيع الموظفين وإعادة ثقة المواطن في الادارة وتفعيل النشاط الاقتصادي والاجتماعي، جاءت الحكومة ببعض التدابير غلفتها بما اصطلح عليه ميثاق حسن التدبير.

ولتجسيده على أرض الواقع وضعت برامج وتدابير مواكبة له جلها أفقيا بعيدة المدى وإذا كنا نبادر هاته المبادرة، فإننا نؤكد أنه كان على الحكومة أن تسير على القدمين معا بمعنى أن تباشر الاصلاحات المستعجلة المتوسطة والقريبة المدى وخاصة منها تلك التي لا تحتاج إلى إعتمادات بقدرما تحتاج إلى إرادة سياسية وقرارات إدارية يرافقها تنفيذ صارم، لكنها فضلت النوع البعيد المدى، فحتى يتحقق هذا فقد يبدل الله الأرض ومن عليها.

وإذا علمنا أن النجاح في التغيير والاصلاح يتأثر حتما بحجم الاعتمادات المرصدة إليه، وهذه الميزانيات جد ضعيفة ليس من شأنها أن تستجيبَ لمتطلبات الاصلاح والتغيير المنشودين، لهذه الأسباب سنصوت ضد هذه الميزانيات.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم.

الكلمة الآن للأستاذ أحمد أبو السعود عن فريق الحركة الديمقراطية الاجتماعية فليتفضل.

المستشار السيد أحمد أبو السعود:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الحركة الديمقراطية الاجتماعية لمناقشة الميزانية الفرعية لوزارة حقوق الإنسان.

لا يسعنا إلا أن نفتخر بالأشواط المهمة التي قطعها المغرب في هذا الميدان بفضل جهود المغفور له جلالة الملك الحسن الثاني طيب الله ثراه والاشارات القوية والمجهودات الجبارة التي يبذلها جلالة الملك محمد السادس نصره الله حيال هذا المجال.

ونسجل بارتياح مافتحته التوجيهات الملكية السامية من أوراش إصلاحية تستهدف تعزيز المسيرة الديمقراطية وإنضاج الوسائل القانونية والتنظيمية وتحيينها وجعلها مسايرة لروح العصر وتوجيهاته المستقبلية، كما نسجل كذلك مصادقة المغرب على العديد من الاتفاقيات الدولية التي تطال حقوق الإنسان كاتفاقية مناهضة التعديب والقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وحقوق الظل وحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم.

كما نؤكد على أننا مازلنا نطمح إلى مراجعة وتعديل وتغيير العديد من القوانين التي لا تساير التطور الذي عرفته بلادنا.

السيد الرئيس،

إننا ونحن نناقش مشروع الميزانية للوزارة المكلفة بحقوق الإنسان لن نترك الفرصة تفوت دون أن ننوه بالمجهودات الجبارة التي بذلها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله لحل كل الملفات العالقة. فإطلاق سراح كل المعتقلين وكذا تحديث الأشخاص الذين كانوا يعدون في تعداد المختفين من شأنه جعل ملف حقوق الإنسان يطوى بشكل نهائي لارجعة فيه.

السيد رئيس الجلسة:

المرجو من الاخوة الانصات للسيد المستشار المحترم.

المستشار السيد أحمد أبو السعود:

لن نترك الفرصة تمر كذلك دون أن نذكر بالمساعي والجهود التي يجب أن تبذلها الحكومة لدى كافة المنظمات الحقوقية التي تشتغل في ميدان حقوق الإنسان لشرح الظروف التي يعيش فيها المواطنون المحتجزون في مخيمات الذل والعار من قبل البوليساريو، لأنهم لا يؤمنون من أطروحة الانفصال ويودون معانقة تراب أرض الوطن الأم، وكذا مواصلة الاهتمام بأوضاع جاليتنا المقيمة بالخارج من موقع حقوق الإنسان دفاعا عن كرامتها وصونا لحقوقها.

كما نؤكد على ضرورة فتح قنوات الاتصال لتمكين المواطنين والمواطنات من التشكي لدى الوزارة حول ما قد يتعرضون له من خروقات في اتجاه الحد من التجاوزات والممارسات المسجلة في علاقة المواطنين ببعض المؤسسات وتفعيل مفهوم حقوق الإنسان في تعامل المواطن مع الادارة.

إننا في فريق الحركة الديمقراطية الاجتماعية نسجل هزالة الميزانية المرصدة لوزارة حقوق الإنسان لسنة 2001 بالمقارنة مع المهام المنوطة بها، والآمال المعقودة عليها من حيث حماية حقوق المواطنين وبلورة السياسة الحكومية في هذا المجال وتوسيع الوعي بثقافة حقوق الإنسان كما يرعاها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السادة المستشارون المحترمون،

أما بخصوص قطاع الوظيفة العمومية والاصلاح الاداري ومن خلال التصور الذي استعرضه السيد وزير الوظيفة العمومية والاصلاح الاداري بالنسبة للأوراش الإصلاحية الكبرى، التي عزمت الحكومة على فتحها لبلوغ أهداف الاصلاح المتوخاة اعتبارا واعترافا من الحكومة بالاختلالات الهيكلية التي أثرت على تقويم مسار الاصلاح الاداري رغم التحسن النسبي، حيث مازالت إدارتنا تعاني من التمركز وضعف المردودية الى جانب المظاهر السلبية لسوء التدبير والرشوة والمحسوبية واستغلال النفوذ السلطوي.

وعندما نتحدث عن الاصلاح الاداري في مشوليته، نتحدث عن إصلاح بنياتنا الاقتصادية والاجتماعية لأنها أساس التنمية والنمو في جميع المجالات بما فيها مجال الاستثمار والقطاعات الداعمة للميدان الاجتماعي وعلى رأسها قطاع التشغيل بناء على التعليمات الملكية

السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، الذي مافتئ يعبر في كل مناسبة عن ضرورة القيام بإصلاح عميق للإدارة، نلك الاصلاح الذي يخرجها من البيروقراطية التي تشكل حاجزا في وجه عملية التنمية والاستثمار وتوجيه الرهانات المستقبلية نحو اعتماد سياسة اللامركزية واللاتركيز وإقامة علاقة جديدة بين الادارة والمواطنين وذلك بتبسيط المساطر الادارية وضمان الحقوق وتخليق المرفق العام في إطار شعار تخليق الحياة العامة للمواطنين.

السيد الرئيس،

إنطلاقا من موقفنا في المعارضة البناءة والتي تهدف الى خدمة قضايا الوطن والمواطنين، وفي إطار الرؤية الواقعية للأمور بعيدا عن الشعارات الزائدة والمزايدات الكلامية يحق لنا أن نفتخر بترسانة مشاريع القوانين والمراسيم التي جاءت في عرض السيد الوزير أمام اللجنة، وهي قوانين ستغني بلا شك الرصيد القانوني الاداري لبلدنا.

ولكن ما يلاحظ على هذه القوانين، أنها ستكون في أغلبيتها مطوقة بتحكم الجانب السياسي الذي يفرملها عند التطبيق. وتبقى المساطر الادارية معقدة وراءها قضايا المواطنين وأغراضهم الادارية هذا فيما يتعلق بحصيلة الأنشطة والتدابير المتخذة برسم الميزانية الحالية لستة أشهر، أما فيما يخص ميزانية السنة المقبلة 2001 التي حددتها الحكومة في 5 أوراش تهم دعم سياسة اللاتركيز اللاإداري وترشيد التدبير العمومي ودعم الأخلاقيات في المرفق العام وتحديث تدبير الموارد البشرية وتحسين علاقة الادارة مع المقاولات والمواطنين، كلها أوراش تستحق التنويه والتشجيع.

لكن ما يؤسف له، أنه عندما استعرضنا الأوراش الخمسة وأهميتها على مستوى دعم الاصلاح الاداري وقارنا هذه الحصيلة بالاعتمادات المالية المخصصة لهذه الوزارة في ميزانيتي التسيير والاستثمار وما تم رصده في باب الموظفين الذي عرف انخفاظا كبيرا مقارنة مع اعتمادات الستة أشهر الحالية، تساءلنا كيف باستطاعة هذه الوزارة أن تشرف من ناحية الموارد البشرية على هذا الاصلاح؟ وبذلك أصبح تخوفنا هو أن تكون برامج الوزارة في واد ونتائج الاصلاح في الواقع الملموس في واد آخر، لأن الامكانيات المادية والبشرية أساس كل إصلاح وتقدم منشود.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

بخصوص الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان لابد من الاشارة الى هزالة ميزانية هذه الوزارة التي لا تخفى أهميتها في التنسيق مع البرلمان ومع مختلف الوزارات. ولقد تمنينا خلال السنوات الماضية أن يتم تدارك النقص الذي عرفته اعتمادات الوزارة حتى تساير الوضع الدستوري الجديد بخلق نظام الغرفتين مجلس النواب ومجلس المستشارين مع ضرورة توفر هذه الوزارة على ميزانية التجهيز حتى تضاعف عدد أطرها وتجهيزاتها لتكون في مستوى هذا الوضع، لكننا نأسف لكون هاته الاعتمادات لم تراوح مكانها وظلت متسمة بنفس الهزالة والضعف.

ونظرا لضيق الوقت نقتصر على بعض الملاحظات والاقتراحات ذات الصلة بعمل الوزارة في علاقتها مع المجلسين، ويتعلق الأمر بالأسئلة الشفوية والكتابية، إذ بالنسبة للأسئلة الآنية لا نعرف المعيار الذي تعتمده الحكومة في اختيار هذا الصنف من الأسئلة التي تستحق الاستعجال في الاجابة عنها خلال جلسات الأسئلة الشفوية، أما بالنسبة للأسئلة الكتابية فهناك مجهودات للإجابة عنها خلال الآجال الدستورية 20 يوما من طرف بعض الوزارات فيما تتعدى الآجال بالنسبة لوزارة آخرين أكثر من ذلك بكثير، وبالتالي فإن مراعاة الآجال وتقديم إجابات مجدية وفعالة أمر ضروري.

هناك ملاحظة أخرى أساسية تتعلق بالمواعيد التي يطلبها السادة المستشارين مع السادة الوزراء، وهنا يتعين على وزارة العلاقات مع البرلمان أن تلعب دور الوسط في هذا الصدد حتى تتم الاستجابة لطلبات السادة المستشارين في هذا الشأن خلال آجال معقولة.

إنطلاقا مما تقدم وإيمانا منا بأن القطاعات الأنف ذكرها لم تحظى بالدعم المطلوب من طرف الحكومة فإننا نعلن رفضنا لمشاريع ميزانياتها. شكرا سيدي الرئيس والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا لكم.

الكلمة الآن للأستاذ قاسم الغزوي عن فريق التجديد والتقدم الديمقراطي لم يكن موجودا بالقاعة، إذن الأستاذ أحمد بوراوين كذلك غير موجود.

الكلمة للأستاذ علي القضيوي بإسم فريق الاتحاد الاشتراكي.

المستشار السيد علي القضيوي :

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

أتشرف بتناول الكلمة بإسم إخواني في الفريق الاشتراكي لمناقشة الميزانيات الفرعية التي تندرج ضمن اختصاصات لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان.

وإذا كان الحيز الزمني لا يسعنا من أجل إحاطة معمقة وشمولية لكل المواضيع ذات الصلة بهذه القطاعات الحيوية فإننا سنركز قدر الامكان على القضايا ذات الأهمية القصوى.

إن قطاع العدل باعتباره أحد الأوراش الأساسية لإنجاز الاصلاحات البنوية الكبرى وباعتباره مرتكزا لتجسيد التوجه العام نحو تشييد لدولة الحق والقانون وترسيخ ثقافة التخليق لدى مختلف الأوساط الاجتماعية والاقتصادية والسياسية يقتضي تعبئة قياسية لمختلف الفاعلين والوسائل ذات الصلة بالقطاع.

وإذا نقر بتوفر عنصر الارادة السياسية ونلمس مجهود الحكومة للرفع من ميزانية قطاع العدل بنسبة 13٪ في ميزانية التسيير وأكثر من 17٪ في ميزانية الاستثمار، فإننا نتساءل هل يكفي ذلك حتى تتمكن الوزارة من مواصلة تنفيذ أهداف ومضمون برنامج إصلاح العدل.

لذا فإننا نعتبر أن هذه الاعتمادات لا ترقى الى مستوى الطموحات والآمال التي يعلقها جميع المغاربة على قطاع العدل ببلادنا باعتباره عامة أساسية لتوطيد دولة الحق والقانون وإرساء مناخ الاستقرار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتشجيع الاستثمار.

أكيد السيد الوزير أن هناك مجهودات متواصلة لا يمكن أن ينكرها إلا أعمى أو جاحد لكننا نعتقد أن محاور الاصلاح التي أعلنتها الوزارة والمتمثلة في التقويم والتخليق والتأهيل والتحديث وتفعيل التشريع، تنشيط دينامية التواصل لا تمثل سوى أرضية ومنطلقا للعمل.

ولكي يتم توفير الضمانات وقنوات تصريفها لابد من جعلها تتقاطع مع شروط أخرى تمثل مجالات حيوية لاقرار قيم العدل والانصاف عبر:

1 - انخراط مختلف وسائل الاعلام المرئية والمسموعة والمقروءة بشكل مستمر للتحسيس والتعبئة من أجل تعميق الوعي القانوني وترسيخ ثقافة الانضباط والامتثال لضمير العدالة.

2 - بعث دينامية وطنية كبرى من أجل حوار وطني موسع هادف ومسؤول يضم بالاضافة إلى أطر الوزارة رجال القضاء والمحامين والمقاولين ورجال الاعلام وممثلي مختلف المهن ذات الارتباط الوثيق بقطاع العدالة من أجل صياغة المقاربات وبرامج ومساطر عمل تضمن انخراط كل الفاعلين في تصريف الاختيارات والأهداف التي سيفرزها هذا الحوار الوطني.

3 - الانتقال من المعالجة الادارية والتقنية التي نقر بأهميتها الى طرح الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية لمؤسسات العدالة، ذلك لأن كل الانجازات التي حققتها الوزارة والتي تعكسها الأرقام المتعلقة بالنصوص التشريعية والتنظيمية وبتنفيذ الأحكام وبإحداث المحاكم على الرغم من أهميتها ليست كافية المواطن ليطمئن إلى أن كيان العدالة بدأ يسترجع عافيته ونزاهته واستقلاليته.

مما يعني ضرورة الانتقال الى معالجة عمق الاشكاليات والاشكالات التي تعيشها مؤسسات العدالة والتي تشكل مصدرا لمظاهر وسلوكات الفساد والانحراف قصد الشروع في الحسم مع مختلف العوامل التي تشكل كوابح وحصارات لدينامية التغيير ومصدرا لمظاهر الخوف والتردد والارتباك والتضارب والتباين لدى رجال القضاء والمحاماة وباقي أصناف المهن المرتبطة بالقطاع.

اجمالا السيد الوزير المحترم، نعتقد أن ماراكمتموه لحد الآن، قد ساهم في توضيح الرؤية حول مستقبل عدالتنا وساهم بشكل ملموس لإعادة الأمل لتفعيل مسلسل رد الاعتبار لعدالتنا، ولدينا كامل الثقة في استمرار عنصر الادارة السياسية لدى حكومة التناوب خاصة الانتقال وبالعمق والفعالية والسرعة التي تستلزمها طبيعة وحجم الاستحقاقات والتحولات التي يعرفها بلدنا قصد معالجة ملموسة أكثر فأكثر لمختلف الاكراهات والاختلالات التي يعكسها واقع السلطة القضائية من أجل تدعيم أسس قضاء مستقل ومقتدر ومختص ومنصف وفعال وموثوق به كما عبر عن ذلك السيد الوزير الأول الأستاذ عبد الرحمان اليوسفي، وحتى ينهض هذا القطاع الحيوي بدوره في ضمان الحقوق والواجبات والحريات وفي ترسيخ السيادة الشرعية والقانونية وتثبيت دولة الحق والقانون كما جاء في خطاب جلالة الملك محمد السادس بمناسبة افتتاح الدورة الأخيرة للمجلس الأعلى للقضاء.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

يشكل مجال حقوق الإنسان أحد الأوراش الوطنية الأساسية، وإننا إذ نستحضر المسار التاريخي العام لبلادنا بهذا الخصوص لا يسعنا إلا أن نعبر عن ارتياحنا لما راكمه المغرب من تقدم على واجهات حقوقية متعددة منها أساسا:

1 - معالجة ملف الاختفاء والاختطاف حيث تمت تسوية 170 ملفا للمجموعات الرئيسية تازمامارت، قلعة مكونة أكدز بتعويضات تقدر ب 16 مليار سنتيم نفذ منها حوالي 400 فردا من الضحايا وذويهم، ونأمل أن تقود الجهود التي تبذلها الحكومة ومختلف الفاعلين الحقوقيين النزهاء إلى إبداع صيغ عادلة وحضارية لطي صفحة الماضي والتوجه الجماعي نحو بناء مستقبل الأجيال الصاعدة وفق ما يحدث قطيعة مع مظاهر وممارسة التعسف وخلق حقوق الإنسان وهدر كرامة المواطن.

2 - مواصلة فضح الانتهاكات التي تتعرض لها حقوق مواطنينا المحتجزين بمخيمات الذل والعار وكسر تنكر المرتزقة لتمتيع المحتجزين بالحقوق التي تضمنها القوانين والمواثيق الدولية وعلى رأسها حق التنقل الفردي.

3 - إيلاء عناية خاصة لقضايا الجالية المغربية بالخار، سواء بدول المهجر أو عند العبور، وفيما يتعلق بالقضايا الادارية والاجتماعية إضافة إلى التحركات الهادفة إلى توسيع دائرة التوقيعات على الاتفاقيات الدولية لحماية الأموال والمهاجرين.

4 - تنشير التكوين والتوثيق والتربية والاعلام في مجال حقوق الإنسان وتعزيز التواصل مع المنظمات الوطنية والدولية والحرص علي تقديم التقارير التي تفرضها عمليات التصديق على الاتفاقيات الدولية.

إنها الأهداف الاستراتيجية المرحلية في مجال حقوق الإنسان في بلادنا تحتاج الى تعبئة وطنية إرادية ومسؤولة وموسعة لمختلف الفاعلين الحكوميين وغير الحكوميين حتى نجعل من التربية على حقوق الإنسان لدى الأجيال الصاعدة ومن تعميق الوعي بحقوق الإنسان بما تعنيه من ممارسة للحقوق وقيام بالواجبات هاجسا وطنيا وعقيدة حضارية راسخة.

إن مغرب اليوم ليس هو مغرب الأمس لأنه يشق طريقه بثبات نحو المستقبل وفي ظل مناخ سياسي يتميز باتساع دائرة الحريات، وهذا المناخ الجديد يطرح علي كل القوى والفعاليات مسؤولية استثماره في الاتجاه الايجابي لتطوير تحصين المكتسبات مسؤولية توظيفه وفق ما يساهم في التأطير الحقيقي للمواطنين بعيدا عن كل أشكال التضليل والديماغوجية قصد مواجهة كل مراكز الضغط التي تحن الى الماضي وتسعى لضرب ما تحقق من إيجابيات وتعمل على فرملة وكبح

جمح تقدم المغرب وتطوره، لذا فإننا في الفريق الاشتراكي نجدد تشبتنا بنفس المطالب التي ناضلنا من أجلها كالاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية على امتداد عقود قصد إصلاح وتحيين مختلف القوانين المتعلقة بتأسيس الجمعيات والتجمعات العمومية والصحافة والتعجيل بإخراج مؤسسة الوسيط إلى حيز الوجود وفق صيغة تضمن لها الاستقلالية والفعالية، وذلك من أجل توسيع فضاء الحريات ببلادنا.

إن المبادرة التي أعلن عنها جلالة الملك بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان والمتمثلة في إصلاح المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان عبر توسيع صلاحياته التي تشمل آليات التصدي لحالات خرق حقوق الإنسان وتقديم التوصيات بشأنها وبحث ملاءمة التشريع الوطني مع المواثيق الدولية لحقوق الإنسان ونشر ثقافتها وتيسير التعاون الدولي، وكذا إعادة النظر في تركيبة المجلس ليتكون من فعاليات مشهود لها بالتجرد والنزاهة والكفاءة والتشبث المخلص لحقوق الإنسان والعطاء المتميز.

هي مبادرة توكد مرة أخرى على الانخراط القوي لبلادنا في إعمال حقوق الإنسان وفق التزاماته الدولية وقيمه التاريخية والحضارية.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

إن موقع وزارة الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري في بنية القطاع العمومي يضع على كاهلها مسؤولية بالغة الحساسية مما يفرض عليها توظيف مختلف الامكانات والإمكانيات الموضوعية رهن إشارتها من أجل التنسيق الفعال والمحكم بين مختلف مراكز القرارات الحكومية المعنية مباشرة بورش الإصلاح الإداري.

وإننا إذ نستحضر بروح إيجابية التراكمات الأولية التي تم تحقيقها ونقدر حجم المجهودات المبذولة في هذا القطاع، نعتقد أنه آن الأوان للإنتقال بالحزب والشجاعة اللازمين لتوسيع دائرة المراقبة ومحاربة أوكار الفساد الاداري قصد تصريف مختلف الأهداف التي أعلن عنها التصريح الحكومي، والتي يشكل برنامج الوزارة إطارا إجرائيا طموحا لترجمتها على أرض الواقع، كما أن الاختيارات المرحلية للسياسة الادارية والمتمثلة في:

- تدعيم اللاتركيز الإداري.
- دعم الشفافية ي العمل الإداري من خلال إلزام الإدارة بتعليل القرارات الإدارية الرامية الى سحب حق أو رفض طلب أو رخصة إدارية.
- دعم التشاور في مجال الوظيفة العمومية وتفعيل المجلس الأعلي للوظيفة العمومية.
- إلزام الإدارة بتنفيذ الأحكام القضائية.
- تحسين بنيات استقبال المواطنين وتبسيط المساطر الإدارية.

هذه الاختيارات الطموحة لن تجد طريقها السيار إلا إذا كانت مرفوقة بجملة من الأنساق التحسيسية والتحفيزية والزجرية التي تشكل لحمة وضمانة ومدخلا للإنخراط بحس وطني من طرف جميع مكونات الإدارة العمومية أفقيا وعموديا في مسلسل رد الاعتبار للإدارة المغربية بشكل عام وللموظّف العمومي بشكل خاص.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم،

الكلمة لأخر متدخل في هذه الجلسة الأستاذ مصطفى الشطاطبي عن الفريق الكونفدرالي، فليتفضل مشكورا.

المستشار السيد مصطفى الشطاطبي:

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

إخواني المستشارين،

يشرفني بإسم الفريق الكونفدرالي التدخل في مناقشة الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان، وهكذا سيتمحور تدخلي هذا في إطار مناقشة القانون المالي 2001 على المحاور التالية:

- محور العدل.
- حقوق الإنسان.
- الاصلاح الاداري والوظيفة العمومية.
- الوزارة المكلفة بالعلاقة مع البرلمان.
- الأمانة العامة للحكومة.

* محور العدل

بتركيز شديد وبدون الرجوع لما قلناه في مداخلتنا السابقة بمناسبة مناقشة قوانين المالية السابقة سنحاول الوقوف عند بعض النقاط البرنامجية الكبرى للمساهمة في إصلاح قضاءنا.

يتأسس منظورنا الكونفدرالي لإصلاح القضاء، على أن القضاء النزيه والمستقبل أساس التنمية، حيث أن التدخل القضائي الذي يتم في الوقت المناسب وبمسطرة سريعة لمن شأنه بكل تأكيد إحقاق الحق، وكذلك التسريع بوثيرة التنمية، هكذا السيد الوزير ترون أن البعد الاقتصادي في هذه اللحظة التاريخية الكبرى التي نعيش هيمنة على كل المستويات الأخرى، بل أن كثير من المفاهيم الاقتصادية كالمنافسة والانتاجية والمردودية والجودة هذه كلها مفاهيم إقتصادية غزت اليوم في ظل العولمة كل المجالات بما فيها مجال القضاء، ومن هنا نتساءل السيد الوزير هل سيصمد قضاءنا الوطني وتشريعاتنا الوطنية في وجه هذا الاختراق الكاسح؟ إذ السيد الوزير نعتقد أن قضية إصلاح القضاء اليوم هي أكبر بكثير من قضية العدل بمفهومها السفلي. إن إصلاح القضاء اليوم هو دفاع عن الوجود في مواجهة أنظمة قضائية عالمية أكثر قوة ومردودية من نظامنا القضائي الوطني.

بهذه الروح وهذه القناعة السيد الوزير انخراطنا في ورش إصلاح القضاء المغربي من خلال تأسيسنا لنقابة قطاعية تهتم بشوون كتاب الضبط والأعوان والموظفين، هذه الفئة التي افتقدت دوما لتنظيم جماعي يؤطرها ويقوم بالدفاع عن مصالحها المادية والاجتماعية، ويعمل على تأهيلها للإنخراط في مشروع الاصلاح، للأسف السيد الوزير، مازال المولود الجديد يراود نفسه، وهذا ليس له إلا معنى واحد وهو أن هناك إرادة محافظة ترفض كل جديد بما فيها النقابة.

لذلك السيد الوزير نسائلكم هل بهذا النوع من الإرادات سننجز الإصلاح؟ أبدا وهذا يتأكد من خلال وضعية قضائنا اليوم بالرغم من كل التصريحات التي تضمنتها تدخلاتكم أو تدخلات السيد الوزير الأول، فالرشوة مستمرة، والتأخر في تنفيذ الأحكام مازال مستمرا إضافة الي استمرار وقوع القضاء تحت تأثير الإدارة والسلطة.

وهذا ما يفرس لنا الهجوم الأخير للنيابات العامة بإعتماد مسطرة القضاء الاستعجالي علي العمال والعاملات المعتصمين دفاعا عن حقوقهم المادية والاجتماعية العادلة والمشروعة، ففي الدار البيضاد مثلا عجز القضاء بل وعجزت السلطة على تنفيذ حكم ضد مالك سكوفراما، وعمال حافلات الأزرق بتمارة، في حين أسرع القضاء وأسرعت معه السلطة لتنفيذ حكم ضد عاملات عزل معتصمات للدفاع عن حقهم في الشغل، إن هذا الكيل بالمكيالين، السيد الوزير، يؤكد لنا كعمال أننا بعيدين لولوج معركة الإصلاح الحقيقي.

إن ورش إصلاح القضاء ورش وطني كبير، هو في مستوي ورس إصلاح التعليم، لذلك لابد من إشراك كل المتدخلين والفاعلين في الحقل القضائي من أجل صياغة ميثاق وطني يحدد الفلسفة والتوجهات العامة لهذا الورش كما يحدد مجالات الاصلاح ودعامات التجديد، يضاف الي ذلك السيد الوزير أننا كمركزية مازلنا عند مطلبنا السابق القاضي بخلق القضاء الاجتماعي كقضاء متخصص من شأنه أن يحقق التراكم في المجال الاجتماعي ويسرع من معالجة النزاعات الاجتماعية التي تحال على القضاء.

ولا يفوتنا بهذه المناسبة أن نطالبكم السيد الوزير بفتح حوار هادئ مع النقابة الوطنية للعدل من أجل إعطاء ديناميكية جديدة لهذا القطاع والشروع في تنفيذ مضمون اتفاق 19 محرم.

* أما فيما يتعلق بـ بمحور حقوق الإنسان :

بالتأكيد أن ثقافة حقوق الإنسان ببلادنا هي ثقافة ناشئة، تشكلت الإرهاصاتها الأولى هاته على أنقاض ثقافة مخزنية قائمة على التسلط والهاجس الأمني، والتي ترتيب عنها حصيلة مهولة ومروعة، لذلك فإننا في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل مقتنعون بأن قضية حقوق الإنسان في بلادنا ليست مجرد قيمة مضافة بل هي جوهر بناء تجربتنا الجديدة، فلا عدل بدون حقوق الإنسان، ولا ديمقراطية بدون حقوق الإنسان، ولا تنمية اقتصادية بدون حقوق الإنسان، وهذا يعني السيد الوزير أن وزارتكم يجب أن تكون حاضرة بل ومتدخلة في كل هذه الفضاءات المجتمعية الكبرى، بأسف شديد السيد الوزير نسجل أن تدخلكم في النزعات الاجتماعية خاصة المزمنة منها، خافتا إن لم نقل منعدما.

إن قضية حقوق الإنسان بمنظورنا الكونفدرالي لابد أن تتسع لتشمل الجانب الاجتماعي المتعلق با لحقوق الأساسية للمواطن من سكن وصحة وتعليم وشغل، بهذا المنظور سنستطيع بالفعل إنجاز قفزة نوعية تحقق تصالح المغاربة مع ذواتهم ومع مؤسساتهم ومع عصرهم، باختصار شديد فالتربية على حقوق الإنسان لن يتأتى لها التجدر، إلا في إطار دولة متصالحة مع مواطنيها، للأسف مازال التسلط والانتهاكات مستمرة، لذلك نعتبر أن مسيرتنا في هذا الحقل هي مسيرة طويلة، إنها مسيرة ألف ميل، ونعتبر أننا خطونا الخطوة الأولى، وهي أساسية، وتبقى مطروحة علينا الخطوات الآتية.

نتمنى بصدق أن نتقدم بخطى حثيثة في هذا الحقل ضمانا لتقدمنا وصيانة مشروع التغيير الديمقراطي، وبهذه المناسبة نثمن القرار الملكي السا مي القاضي بإحداث جائزة سنوية لحقوق الإنسان الذي نتمنى أن ترسخ ثقافة حقوق الإنسان ببلادنا.

* بالنسبة لمحور الوظيفة العمومية :

إن التحولات التي يعيشها العالم اليوم جعلت الادارة ليست مجرد آلة من آليات الدولة لفرض هيمنتها على المجتمع، وإنما هي أداة منتجة، دورها محوري في التنمية معنى هذا أنه يستحيل تصور تنمية في غياب استراتيجية إصلاحية للنهوض بإدارتنا التي تراجعت عن أداء مهمتها الوطنية بفعل هيمنة الاستراتيجية الأمنية التي تأسس على عزل الادارة عن محيطها لتحويلها الى أداة للتسلط والاكراه والفساد.

إن هذه الاستراتيجية أسست إنتهازية غريبة بإدارتنا، تقوم على إستهلاك الزمان في إبتعاد كلي عن قيم الإنسانية والوطنية، لذا السيد الوزير نتساءل معكم كي السبيل لولوج هذا الورش الكبير.

نعتقد أن المدخل الأساسي هو المراجعة الجذرية للفلسفة العامة الموجهة للإدارة المغربية، ونعتقد صادقين أن المجلس الأعلى للوظيفة العمومية سيكون المجال الأنسب لتفاعل آراء كل المتدخلين في الادارات العمومية من أجل صياغة تصور دقيق وديناميكي لإطلاق مسار إصلاح الادارة، وهذا كذلك لن يتأتى إلا بإتخاذ القرارات الحازمة لمواجهة كل مظاهر فساد إدارتنا من رشوة وإرتباك وتردد في إتخاذ القرار الي آخر المعيقات الكبرى وأساسها الوقوع تحت نفوذ السلطة، وفي نفس الوقت فإننا ننبه الى ضرورة الإبتعاد عن الحلول الجزئية المؤقتة مثال برنامج إعادة إنتشار الموظفين التي تعتزم الحكومة الشروع في تطبيقه، لأن هذا البرنامج ستترتب عنه نتائج إجتماعية كارثية، لذلك نعتقد أن المدخل الحقيقي لإصلاح إدارتنا هو الإهتمام بالرأس المال البشري من خلال التكوين والتكوين المستمر، وكذا من خلال الإهتمام بالوضعية المادية الإجتماعية للموظفين.

وفي هذا المجال بالإضافة الى ما سبق نطالب إصلاح الاطار المؤسسي والقانوني لأنظمة التقاعد،إمافي إطار دعم اللامركزية والاتمركز فإننا نطالب بوضع الأسس القانونية والمنهجية، وذلك بمراجعة وتعديل ظهير 30 شتنبر 1976 المتعلق بالتنظيم الجماعي حتى نوفر لعملية اللاتمركز سبل النجاح، وهذا ما سيمكننا من إحداث وظيفة عمومية جماعية حقيقة على المستوى المحلي، تشكل فعلا رافدا لإنجاح سياسة اللامركزية واللاتمركز.

* محور الأمانة العامة للحكومة :

نعتقد أنها المختبر التشريعي لكل الحكومات في كل دول العالم، للأسف أن أمانتنا تحولت الى مقبرة للعديد من القوانين والمشاريع

لذلك فلا يمكن أن نتصور إصلاحات في كل هذه المجالات التي سبق الحديث عنها في غياب مراجعة حقيقية وجوهرية لعمل وطبيعة تدخل الأمانة العامة للحكومة، إن أداء الأمانة العامة للحكومة الحالية يتأسس على فلسفة الإحتكار، إحتكار المعرفة القانونية في حين أن المطلوب من الأمانة العامة للحكومة هو إشاعة هذه الثقافة القانونية وجعلها في متناول كل المدتخلين بل كل المواطنين، فلذلك هي مدعوة، في إطار هذه اللحظة التاريخية، أن تثور على ذاتها وتنخرط في معركة التغيير الديمقراطي الذي تنشده جماهير شعبنا.

* <u>محور الوزارة المكلفة بالعلاقة مع البرلمان</u> :

هي زيادة التواصل بين سلطتين أساسيتين هما السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، بمعني أنها هي الوزارة الوحيدة الحاضرة في قلب العملية التشريعية والحاضرة في قلب البرنامج الحكومي العام. لذلك فدور هذه الوزارة رهين بطبيعة العلاقة بين هذه المؤسسات. ودور هذه المؤسسات هو كذلك رهين بدور هذه الوزارة، ونظرا لضخامة المهام المطروحة علينا في مغربنا اليوم، نعتقد أن مهمة وزارتكم هي أكبر من التنسيق إنها المحرك الأساسي للحياة التشريعية في بلادنا، تعلق الأمر بالمنتوج التشريعي للحكومة أو المنتوج التشريعي للفرق البرلمانية، لذلك فالوزارة مدعوة الى تطوير أساليب تدخلها وعصرنة أساليب عملها بإدخال المعلوميات، مما سيمكنها من توسيع دائرة تواصلها، خاصة ما يتعلق بحضورها في قلب البرلمان، فناجح هذه التجربة مرتبط الى حد كبير بالدور الذي ستلعبه الوزارة المكلفة بالعلاقة مع البرلمان.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارون،

هذه عناوين تصورنا لإصلاح كل هذه القطاعات وهي تنطلق من فلسفة إجتماعية تعطي للوطن والمواطن الموقع الأساسي في أي مشروع مجتمعي مستقبلي مشروع يتوخى العدل والعدالة والحرية والكرامة، وحتى يحقق هذا الوطن المنفتح على كل أبنائه والمحتضن لهم، والقادر على مواجهة التحديات فإننا في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل من موقع المواطنة الكاملة والانحياز الكامل للطبقة العاملة وفقراء هذه الأمة مسلحين بإيماننا بإمكانية تحقيق المعجزة المغربية، سنستمر في نضالنا دفاعا عن التغيير الديمقراطي ببلادنا.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس الجلسة :

حضرات السادة الوزراء،

حضرات السادة المستشارين،

لقد انتهينا من برنامج اليوم بعون الله، وقبل أن أرفع الجلسة أريد التذكير، ببرنامج يوم غد إن شاء الله، ستبدأ الجلسة العامة على الساعة الواحدة بعد الظهر وستنتهي حوالي الساعة الرابعة كذلك بعد الزوال وستكون جلسة أخرى ستبدأ على الساعة الثامنة ليلا إلى الساعة الحادية عشر أو الثانية عشر.

الجلسة الأولى سيدرس فيها جميع القطاعات المرتبطة بلجنة التعليم، الجلسة الثانية التي ستبدأ على الساعة الثامنة ليلا من أجل التصويت على الجزء الثاني من مشروع القانون المالي لسنة 2001، ثم بعد ذلك تفسير التصويت ثم نهاية الجلسة. وأشكركم جميعا.

ورفعت الجلسة.

رئيس مجلس المستشارين

مصطفى عكاشة